المسيرة
ALMASEERA

العدد الثالث والتسعون - السنة الثامنة - ديسمبر 2015م صفر 1437هـ

مجلة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك



صـــفـــر ١٤٣٧ هـ - ديسمبر ٢٠١٥

الدورة السادسة والثلاثون للمجلس الأعلى
المملكة العربية السعودية – الرياض

ملف العدد: سفراء دول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية ماذا قالوا بمناسبة انعقاد القمة السادسة والثلاثين (في تصريحات خاصة للمسيرة) ص 22

المحتويات

المجلس الوزاري لمجلس التعاون يعقد دورته التحضيرية (١٢٧) في الرياض



4

وزراء التجارة ورؤساء الغرف التجارية يبحثون في اجتماع تشاوري دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية في دول المجلس



6

مجلس التعاون استطاع الحفاظ على مستويات التنمية لدوله وشعوبه



22

المسيرة

ALMASEERA

العدد (93) **ديسمبر** 2015م

مجلة شهرية تصدر عن قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية في الأمانة العامة

الإشراف العام - رئيس التحرير

خالد بن سالم الغساني

الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية

هيئة التحرير

أحمد بن عبدالله الفضالة

عبدالعزيز بن محمد الفايز

سكرتير التحرير

عبدالرحمن بن عبدالله المحمود

حمد بن خالد الدوسري

التصوير الفوتوغرافي

عبدالهادي الحايكي

جابر الشمري

الإخراج والإشراف الفني

صلاح الدين عبدالمولى

ميرغني أحمد الأمين

العدد الثالث والتسعون- السنة الثامنة - ديسمبر 2015م

لأرائكم واقتراحاتكم ومشاركاتكم

مجلة المسيرة

ص.ب. 7153 الرياض: 11462

المملكة العربية السعودية

تلفون : 1176 - 4827777/1291 11 966+

almaseera@gccsg.org

وعلى شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر)

@gccsg

الآراء والتقارير والمقالات الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو هيئة تحرير مجلة المسيرة

قمة الخير في لقاء القادة

تحتضن مدينة الرياض في الأسبوع الثاني من الشهر الجاري لقاء أصحاب الجلالة والسمو - حفظهم الله ورعاهم- قادة دول المجلس في القمة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

المناسبة مجدولة سنويا والمشاعر بين القادة متجذرة وفياضة، كما هو حال أبناء هذا الكيان الغالي ، فحري بأن تكون المعاني والأماني، التي يعبر عنها بعبارات ربما تكون مألوفة، بدورها مألوفة من قبل كل من يتابع هذا الحدث السنوي من أبناء هذا الكيان العزيز والمقيمين على أرضه، وحتى ممن هم خارجه.

إذن ما الجديد؟

الجديد حتما في التفاصيل التي سيسفر عنها هذا الاجتماع المبارك، من مواقف وقرارات تصب جلّها في مسيرة العمل الخليجي المشترك بين الدول الأعضاء، والتي تهدف أولا وأخيرا في أن يعيش إنسان هذا الكيان واقعا حقيقيا في ظل رؤية أسس لها قادتنا، - حفظهم الله ورعاهم-، رؤية تقوم على أن يكون هذا الكيان بيئة آمنة مستقرة ينعم فيها أبناؤه وكل من يقيم عليه بالرخاء والحقوق، كاملة غير منقوصة، في حياة كريمة، بينما يتجلى البعض الآخر منها في المواقف التي يعبر عنها قادة دولنا،- حفظهم الله ورعاهم-، في قممهم حول مختلف القضايا السياسية سواءً الإقليمية أو الدولية، والتي تعكس النظرة الثاقبة والحصيفة والقراءة المتأنية لواقع التطورات التي تعصف، ليس بالمنطقة وحسب، وإنما بالعالم أجمع وما يتطلبه ذلك من عمل لاحتواء أخطارها وتذليل كل ما يعتريها من صعوبات وإشكالات تؤثر على البشرية جمعاء.



خالد بن سالم الغساني
الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية
رئيس التحرير

تنعقد هذه القمة في ظل ظروف بالغة الحساسية والتعقيد ، فالمنطقة تمر بتطورات متفجرة على الأرض تحتاج إلى توحيد المواقف والرؤى، لتجنيب المنطقة مزيداً من التوتر. وحكمة القادة ولا شك ستساهم برسم الأمل في انفراج وشيك لكثير من هذه التوترات.

أما على صعيد القرارات التي ستصدر عن قمة أصحاب الجلالة والسمو في مختلف الجوانب التنموية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات ، فستكون مكملة لمسيرة العمل الخليجي المشترك التي انطلقت منذ نحو خمسة وثلاثين عاما، ولن تتوقف، بإذن الله، إلا بتحقيق كل ما يصبو إليه قادتنا، رعاهم الله، بتحقيق وبناء كيان مستقر مزدهر وبتنمية مستدامة تراعي رفاهية الإنسان، وفيها ضمانة لمستقبل أجيال قادمة تنعم بما ينعم به كل من يعيش في كنف هذا الكيان العزيز الشامخ في الحاضر، والزاهر في المستقبل بإذن الله تعالى.

إن البشارة التي نرتقبها في كل عام، مع انعقاد هذا اللقاء المبارك، تكمن في القرارات التي ستساهم بإذن الله في مزيد من النماء والبناء والرفاه في حياة الإنسان، وهي في محصلتها نتاج جهود متواصلة لعمل دؤوب، قام به رجال من أبناء هذا الكيان على مدى أشهر هذا العام ، في مختلف اللجان ومستويات تمثيلها ، لتقدم إضافة جديدة لمشاريع، بدأت منذ إعلان قيام المجلس، تجسد المكاسب التي تحققت على أرض الواقع وتضمن استمرارها.

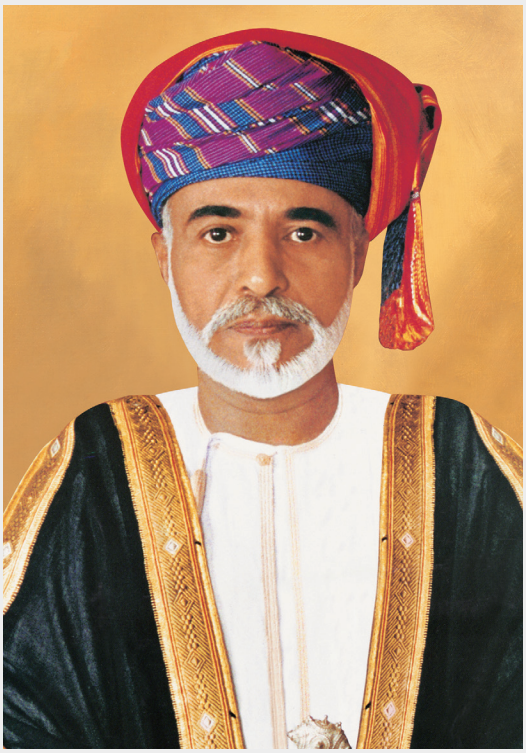
الأمين العام يهنئ سلطنة عمان بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الخامس و الأربعين

رفع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف ابن راشد الزياني أصدق التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، حفظه الله ورعاه، وحكومته الرشيدة والشعب العماني الكريم، بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الخامس والأربعين لسلطنة عمان.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون، في تصريح لوكالة الأنباء العمانية، إن هذه المناسبة الوطنية عزيزة على قلوب جميع أبناء دول مجلس التعاون، تأكيدا لما يربط شعوبها من وشائج القربى والتاريخ المشترك والمصير الواحد، واعتزازا بما حققته مسيرة التنمية في سلطنة عمان من إنجازات متميزة، تحقيقا لتطلعات وآمال شعب عمان الكريم لمزيد من الرقي والرخاء والازدهار.

وقال: إن المسيرة التنموية في سلطنة عمان، وما شهدته خلال الخمسة والأربعين عاماً الماضية من إنجازات حضارية وشواهد عظيمة، هي ثمرة جهود مخلصة وعزيمة صادقة تحلت بها قيادتها الحكيمة، وجسدها أبناؤها الأوفياء إصرارا على بناء وطن عامر بالخير والنماء، لتصبح سلطنة عمان نموذجا متميزا في التطور والنمو في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، مما أهل سلطنة عمان لتحقيق مكانة رفيعة بين مصاف الدول المتقدمة.

كما أشاد الأمين العام لمجلس التعاون



بالدور الفاعل المتميز الذي تضطلع به سلطنة عمان في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، والإسهامات الجليلة التي تقدمها لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا الكيان الطموح ممثلة في المزيد من الترابط والتعاون والتكامل وتنمية المكتسبات في كافة المجالات تحقيقاً لتطلعات مواطني دول المجلس، داعياً المولى - عز وجل - أن يحفظ جلالة السلطان قابوس بن سعيد ويمتعه بالصحة والعافية، ويكلل جهوده ومساعيه المباركة بدوام التوفيق والنجاح لكل ما فيه الخير لشعب السلطنة الكريم.

وزراء خارجية دول مجلس التعاون يدينون الهجمات الإرهابية بالعاصمة الفرنسية باريس

صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، إن أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون، في اجتماعهم التحضيري الذي عقد في الرياض، أدانوا بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المتعددة التي شنها تنظيم داعش في العاصمة الفرنسية باريس في الثالث عشر من الشهر الجاري، والتي خلفت عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين الأبرياء.

وقال إن الوزراء أعربوا عن وقوف دول مجلس التعاون ومساندتها للجمهورية الفرنسية وشعبها الصديق في هذه الفترة العصيبة، التي لن تزيد فرنسا والعالم بأسره إلا تصميماً على مواصلة مكافحة الإرهاب واجتثاث تنظيماته المعادية للحضارة الإنسانية.



المجلس الوزاري لمجلس التعاون يعقـــــ

عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الرياض، أعمال الدورة الـ 137 للمجلس الوزاري لمجلس التعاون «التحضيرية»، برئاسة معالي عادل بن أحمد الجبير، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.



وقد ألقى معالي عادل بن أحمد الجبير كلمة أعرب فيها عن تقديره الكبير لدولة قطر الشقيقة على حسن قيادتها لأعمال المجلس في دورته السابقة.

وقال إن الغرض من اجتماع اليوم كما جرت عليه العادة ينحصر في استعراض المواضيع المرفوعة من اللجان الوزارية، والتي تشكل في مجملها جدول أعمال المجلس الأعلى في دورته القادمة بمختلف مجالاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها من القضايا والمسائل ذات الصلة بالتطورات الراهنة ومسيرة جهودنا المشتركة لتحقيق ما نصبو إليه من تعاون وتلاحم.

بعد ذلك ألقى معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة رفع في بدايتها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله-على استضافة المملكة لهذا الاجتماع، تحضيراً للدورة السادسة والثلاثين لمقام المجلس

ـــــــد دورته التحضيرية (137) في الرياض



الأعلى الموقر ، معرباً عن تمنياته لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالتوفيق والنجاح .

ونوه الأمين العام بالدور الكبير والجهود المباركة لمعالي الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير خارجية دولة قطر، رئيس الدورة السابقة للمجلس الوزاري، وإسهامه مع أصحاب السمو والمعالي الوزراء، لدعم وتعزيز مسيرة التعاون المشترك في مختلف المجالات.

وبين معالي الأمين العام لمجلس التعاون، أن الاجتماع سيسلط الضوء على حصيلة عمل اللجان الوزارية المختصة، بعد توصلها إلى العديد من التوصيات البناءة، الضامنة - بعون الله- لتعميق الترابط والتكامل بين دول المجلس، في مختلف المجالات، بما يحقق تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون .

هذا وقد صرح الأمين العام لمجلس التعاون إن أصحاب السمو والمعالي الوزراء بحثوا، خلال اجتماعهم، مسيرة العمل الخليجي المشترك، والموضوعات المتعلقة بتطوير وتنمية التعاون والتكامل الخليجي والتي تم إنجازها خلال الدورة الحالية، وكذلك التقارير المرفوعة من اللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة للمجلس.

كما عقد الوزراء اجتماعاً مشتركاً مع رئيس الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، سعادة السيد مبارك الخاطر، وأعضاء من الهيئة لبحث المرئيات المرفوعة من الهيئة إلى مقام المجلس الأعلى بشأن عدد من الموضوعات التي سبق أن كلّف المجلس الأعلى الهيئة بدراستها في دورته الخامسة والثلاثين.

وقال إن أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية عبروا عن امتنانهم وشكرهم لمعالي الدكتور خالد ابن محمد العطية وزير الخارجية بدولة قطر على الجهود الموفقة التي بذلها خلال ترؤسه للدورة

الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، وما قام به من مساع صادقة لتعزيز مسيرة التعاون الخليجي في مختلف المجالات.

كما صرح الأمين العام لمجلس التعاون إن أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون، في اجتماعهم التحضيري، أدانوا بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المتعددة التي شنها تنظيم داعش في العاصمة الفرنسية باريس في الثالث عشر من الشهر الجاري، والتي خلفت عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين الأبرياء.

وقال إن الوزراء أعربوا عن وقوف دول مجلس التعاون ومساندتها للجمهورية الفرنسية وشعبها الصديق في هذه الفترة العصيبة التي لن تزيد فرنسا والعالم بأسره إلا تصميماً على مواصلة مكافحة الإرهاب واجتثاث تنظيماته المعادية للحضارة الإنسانية.



وزراء التجارة ورؤساء الغرف التجارية يبحثون في اجتماع تشاوري دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية في دول المجلس

عقد بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض، الاجتماع المشترك بين وزراء التجارة بدول مجلس التعاون ورؤساء الغرف التجارية، برئاسة سعادة الشيخ/ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للجنة التعاون التجاري بدول مجلس التعاون.

وقد شارك في الاجتماع أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة في دول المجلس، ومعالي الدكتور

عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. بينما شارك من جانب الغرف التجارية أصحاب السعادة رؤساء غرف التجارة والصناعة في دول المجلس، والأمين العام لاتحاد غرف التجارة بدول مجلس التعاون.

وقد ألقى سعادة وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، كلمة في بداية الاجتماع قال فيها:«إن المرحلة الحالية هي الخطوة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي، وهي السوق الخليجية المشتركة، والتي تحقق مكتسبات المواطنة الخليجية في المجالات



الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مؤكداً ضرورة أن يكون للقطاع الخاص الخليجي دور أساسي للمشاركة في تحقيق النقلة النوعية في مسار العمل الاقتصادي المشتركة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسير نحو التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة».

وقال: «إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وجهوا بدعمهم اللامحدود للقطاع الخاص الخليجي ، كما اتخذت لجنة التعاون التجاري العديد من التوصيات والقرارات التي تصب في مصلحة القطاع الخاص الخليجي وكان ذلك بعد الاستئناس بمرئيات القطاع الخاص».

كما ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة قال فيها :«إن الاجتماع يأتي في إطار اهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم، بتعزيز دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وحرصهم على إشراكه وتمكينه من المساهمة في الجهود الرامية لتوسيع مجالات التكامل الاقتصادي في دول المجلس، إيمانا منهم بالدور الفاعل والمؤثر الذي يقوم به القطاع الخاص الخليجي في مسيرة النماء والبناء التي تشهدها دول المجلس».

وأكد معاليه اهتمام وحرص لجنة التعاون التجاري بمجلس التعاون ممثلة في أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس على تذليل كافة العقبات أمام القطاع الخاص مما يتيح له الإسهام في دوره البناء المشهود في مسيرة النمو الاقتصادي، ويمكنه من مواصلة النمو والارتقاء كشريك فاعل في جهود التنمية الشاملة التي تعيشها دول مجلس التعاون.

وقد تم خلال اللقاء بحث الموضوعات المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية في دول المجلس، ومن بينها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس، وتفعيل دور القطاع الخاص في الشأن الاقتصادي، وتطوير مؤتمرات الصناعيين الخليجيين، والمعوقات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وسبل تذليلها ، إضافة إلى اعتماد الآليات المناسبة لتنظيم لقاءات مشتركة بين ممثلي القطاع الخاص ووزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون.

اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ القرارات في مجلس التعاون تعقد اجتماعها الرابع عشر بمقر الأمانة العامة



عقدت اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ القرارات في مجلس التعاون اجتماعها الرابع عشر، في مقر الأمانة العامة في مدينة الرياض، برئاسة معالي الأستاذ/ محمد بن فيصل أبو ساق، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، رئيس الاجتماع، وبمشاركة معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد ألقى معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، رئيس الاجتماع، كلمة أعرب فيها عن ترحيبه بأصحاب المعالي والسعادة الوزراء ، مؤكدا على أهمية التحديات التي تحيط بدول مجلس التعاون في كافة المجالات السياسية والأمنية. وقال إن دول مجلس التعاون، بحكمة قادتها، استطاعت في ظل الأزمات المتلاحقة التي تحيط بها، أن تصل إلى هذا المستوى من الاستقرار والازدهار والنمو، مشيداً بما وصلت إليه دول المجلس من مستوى رفيع في التكامل، مشيراً إلى أن العمل من أجل تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري سوف يؤدي إلى مزيد من التوحيد في العمل الخليجي المشترك.

كما ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون كلمة أعرب فيها عن خالص الشكر والتقدير لما تقوم به اللجنة الموقرة من جهود مخلصة ومتابعة حثيثة، أسهمت في قيام الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات التنفيذية لعدد كبير من قرارات العمل المشترك.

وقال معاليه إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم ، ومواطني دول المجلس، يعولون كثيرا على جهود اللجنة الموقرة لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى من أجل تحقيق المواطنة الاقتصادية وزيادة مكتسباتها ، وتعزيز التكامل الخليجي في مختلف المجالات والميادين، مشيراً إلى توجيهاتهم،

حفظهم الله، بأن يكون موضوع تنفيذ القرارات بندا دائما وثابتا على جداول أعمال كافة اللجان الوزارية المختصة.

وأضاف إنه تنفيذا لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو، ومتابعة لتنفيذ قرارات اللجنة الموقرة، بأن تقوم الأمانة العامة بحصر كافة قرارات العمل المشترك التي مضى عليها فترة طويلة ولم تصدر بعض الدول الأعضاء أدوات تشريعية وتنفيذية بشأنها، وعرض ذلك، على اللجان الوزارية المعنية، لتذليل تلك العقبات، وإيجاد الحلول اللازمة بشأنها، قامت الأمانة العامة، بإدراج بند ثابت على جداول أعمال اللجان الوزارية التي عقدت اجتماعاتها خلال الفترة الماضية، حيث تمت مناقشتها، وقررت بعض اللجان تشكيل فرق عمل لدراسة القرارات التي لم تنفذ، وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى اجتماعات اللجنة القادمة.

كما أشار الدكتور عبداللطيف الزياني إلى أن جهود اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ القرارات ، قد أسفرت عن تنفيذ أكثر من 90% من القرارات الصادرة عن مقام المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، كما تمت أتمتة تلك القرارات ومتابعة تنفيذها ، بالإضافة إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة من أجل متابعة التنفيذ مع الجهات المختصة بالدول الأعضاء.



الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

تحت عنوان "تحسين أمن تقنية المعلومات في القطاع المالي في عالم اليوم"

افتتاح المؤتمر الثاني لأمن المعلومات في القطاع المالي

برعاية وحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية في دولة قطر، شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في العاصمة القطرية الدوحة، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لأمن المعلومات في القطاع المالي ، الذي نظمه مصرف قطر المركزي تحت عنوان (تحسين أمن تقنية المعلومات في القطاع المالي في عالم اليوم)، بحضور ومشاركة وفود من دول مجلس التعاون والدول الأجنبية، وممثلي الشركات ومؤسسات القطاع المالي، والأجهزة المختصة بتكنولوجيا أمن المعلومات.

وقد ألقى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة قطر، كلمة في بداية الجلسة قال فيها:-

إن استضافة دولة قطر للمؤتمر في عامه الثاني يأتي في إطار دعم الدولة لمثل هذه المؤتمرات التي تتناول أهم التطورات في مجال أمن المعلومات وحمايتها من أجل سلامة القطاع المالي، والاستفادة من التطور الهام الذي يشهده قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وما تم تطويره من الأجهزة والبرامج والنظم في هذا المجال، مشيرا إلى إصدار دولة قطر عدداً من التشريعات ذات الصلة بالقطاع المالي، والتي تهدف إلى تنظيم القطاع وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية.

وأضاف إن دولة قطر تعمل وفق استراتيجية للتنمية المستدامة تقوم على بناء اقتصاد قوي ومتطور ومتنوع، وذلك من خلال تأسيس بنية تحتية حديثة تخدم كافة القطاعات، وإن تأهيل وتطوير المواطن القطري يأتي في مقدمة أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.



خلال جلسة حوارية نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بمملكة البحرين

الزياني يؤكد أن التحالف العربي يهدف إلى إعادة السلام والأمن إلى اليمن

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، أن تغيرا كبيرا حدث في اليمن ممثلا في تشكل التحالف العربي الذي قادته المملكة العربية السعودية ، وبدء (عاصفة الحزم)، ومن ثم (إعادة الأمل) نصرة للشعب اليمني الشقيق ودفع الأذى عنه، وإعادة السلام والأمن الى اليمن، بناء على طلب من قيادته الشرعية، نتيجة ما ارتكبته القوى المناوئة للشرعية من اعتداءات وانتهاكات وممارسات تتعارض مع كافة القوانين الدولية، وتتنافى مع القيم العربية الأصيلة التي حافظ عليها اليمنيون على مر السنين.

جاء ذلك خلال الجلسة الحوارية، التي عقدت لقمة الأمن الاقليمي التي نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في مملكة البحرين.

وأعرب الأمين العام لمجلس التعاون عن تفاؤله بمستقبل اليمن، مؤكدا أن شعبها قادر على التعافي وتجاوز هذه المحنة المؤلمة، وسيبني مستقبله بعزيمته وبدعم من أشقائه في دول مجلس التعاون، وبمساندة من المجتمع الدولي والدول الصديقة.

وقال إن اليمن سيكون أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا اذا ما تم انتهاج استراتيجية فاعلة وشاملة لحل الأزمة بكافة أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف إنه يتم التعامل مع الأزمة اليمنية وفق استراتيجية تقوم على ستة محاور أساسية ، وهي تتطلب عملا دؤوبا ، وجهودا متواصلة، وتعاونا وتنسيقا مستمرا من كافة الأطراف الاقليمية والدولية التي ترغب في عودة الأمن والاستقرار الى ربوع اليمن، والحفاظ على الأمن والسلم الاقليمي، وهي محاور متداخلة تتطلب تنفيذها كوحدة واحدة .

وأوضح الأمين العام أن المحور الأول هو مواصلة الجهد العسكري لتحرير المحافظات التي سيطرت عليها القوى المناوئة للشرعية، ممثلة في الحوثيين وأعوان

الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وفك الحصار عن المحافظات التي تتعرض يوميا لقصف عسكري مستمر يستهدف المدنيين، مشيرا إلى أن هذا الجهد العسكري كان سببا في أننا نشهد توجها إلى التفاوض والحوار، الذي نأمل أن يقودنا الى مواصلة العملية السياسية، التي توقفت إثر انقلاب الحوثيين وأعوانهم على السلطة الشرعية.

وقال إن المحور الثاني هو دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة، بالتعاون والتنسيق مع الدول الاقليمية للتوصل الى تسوية تنهي هذه الأزمة من خلال المرجعيات الأساسية التي تم التوافق عليها دوليا ، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم2216 لعام 2015م. وطالب الأمين العام لمجلس التعاون المجتمع الدولي بأن يكون حازما وحاسما في الزام القوى المناوئة للشرعية بتطبيق كافة بنود قرار مجلس الأمن ،تأكيدا لمصداقية المجلس ووحدة موقفه، وتعزيزا لدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون أكدت مرارا دعمها لجهود الأمم المتحدة والمساعي التي يبذلها مبعوث الأمين العام السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد في هذا السبيل، معربا عن التقدير لمساعي المبعوث الأممي التي أسفرت عن الموافقة على البدء في اجراء مشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة، والأمل بأن تسفر تلك المشاورات عن نتائج إيجابية.

وقال الأمين العام إن المحور الثالث هو إيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى الشعب اليمني، ورفع الحصار عن المحافظات والمدن التي تعاني من نقص، بل شح في مواد الإغاثة المعيشية، من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني.

وأكد أن دول مجلس التعاون والمنظمات التابعة للأمم المتحدة تبذل جهودا كبيرة في هذا الإطار من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ،والمنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الدعم والإغاثة من أجل إيصال المساعدات والعون إلى كافة المحافظات.

وأضاف إن المحور الرابع يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، الذي عانى من ممارسات ظالمة وانتهاكات مرفوضة حرمته من حقوقه التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية ،مشيدا بقرار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق، وأن يستفاد من هذه التجربة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في اليمن الشقيق.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون إن المحور الخامس يتعلق بإعادة الإعمار والبناء، نتيجة ما خلفته الحرب الدائرة من دمار وخراب، واستكمال الجهود التي بدأتها الدول المنضوية تحت منظومة (أصدقاء اليمن) لتنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية الطموحة التي من شأنها أن تعيد بناء ما خلفته الحرب من دمار، وتجدد مسيرة التنمية النشاط الاقتصادي في اليمن الشقيق، مؤكدا أن مجلس التعاون تحرك بالفعل في هذا المحور ونجح مؤخرا في عقد اجتماع للمانحين لتلبية الاحتياجات العاجلة التي طلبتها الحكومة اليمنية بمبلغ 510 مليون دولار.

وقال إن منظومة (أصدقاء اليمن) كانت قد تمكنت من جمع حوالي ثمانية مليارات دولار لإعادة الاعمار ودعم مسيرة اليمن التنموية. وكانت جهود البناء والإعمار قد بدأت إلا أنها توقفت بسبب انقلاب القوى المناوئة للشرعية وتعطيلها للجهود السياسية السلمية لتسوية الأزمة اليمنية.

وأشار الأمين العام لمجلس التعاون إلى أن المحور السادس هو مواصلة التعاون والتنسيق الإقليمي، بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيماته التي وجدت في اليمن مرتعا لها لمتابعة أنشطتها الهدامة، وتهديد أمن واستقرار اليمن والمنطقة عموما، مؤكدا على ضرورة توقف الدول الداعمة للانقلاب على الشرعية عن دعمه ، ومواصلة إرسال السلاح الذي يتسبب في سفك دماء الشعب اليمني.

في كلمة متلفزة بقمة الأمن الإقليمي لحوار المنامة

الزياني: شعوبنا تريد منطقة آمنة مستقرة



أكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف ابن راشد الزياني، أن شعوب المنطقة لا تريد الحروب وسفك الدماء والكوارث الإنسانية التي تعاني منها المنطقة، بل تريدها منطقة آمنة ومستقرة، مزدهرة ومستدامة، وخالية من أسلحة الدمار الشامل، ولدى مواطنيها فرصة لعيش كريم بمنأى عن مثل هذه الفظائع والمآسي. وقال إن الارهاب نشأ من الفوضى والفراغ الأمني الذي أعقب حرب العراق 2003م، واستغلته قوى الشر بقيادة تنظيم داعش للسيطرة على أجزاء في سوريا والعراق، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كان ولا يزال ذريعة لكافة أشكال التطرف والعنف، بما في ذلك العنف الذي تغذيه الدولة الإسرائيلية.

جاء ذلك في كلمة الأمين العام في الجلسة الحوارية المتلفزة، عبر قناة سكاي نيوز عربية، ضمن قمة الأمن الإقليمي لحوار المنامة، التي عقدت بمملكة البحرين.

وأكد الأمين العام خلال كلمته أن تنظيم داعش يمكن هزيمته عسكرياً في حال توحيد الهدف وزيادة تنسيق جهود التحالف، وإذا وضعت المصالح السياسية الخاصة جانباً.

وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تقوم إيران، الخارجة من العقوبات الاقتصادية، باستخدام الأموال التي ستعود إليها بحكمة لما فيه مصلحة شعبها والمنطقة، وأن تعمل الحكومة الإيرانية بجهود إيجابية لتعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

وطالب الدكتور عبداللطيف الزياني بإيجاد وسيلة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال إن تحقيق الاستقرار في المنطقة واستدامته يجب أن يتم التخطيط له مسبقاً من خلال نهج جماعي تشارك فيه جميع الدول ذات التفكير المماثل للعمل بشكل وثيق، على أن تكون مستعدة للتحرك بمفردها في إطار المنظومة الأممية وميثاقها، وبما ينسجم مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن ذلك بدأ بتشكيل تحالف إقليمي لإعادة الحكومة الشرعية في اليمن.

وقال إنه بمجرد استعادة الأمن في اليمن فستكون مثالا ممتازا على الصمود والتعافي، وسوف يتمثل ذلك في العودة إلى المسار السياسي المتفق عليه إقليميا ودوليا، وإعادة بناء اليمن والأمل لشعبها العزيز، مؤكدا على ضرورة محاربة التطرف، واستعادة الاستقرار، وتحقيق أقصى قدر من التعاون بين الدول لتحقيق والحفاظ على المرونة بأعلى درجات المقدرة على التعافي.

الزياني خلال اجتماع لجنة التعاون الصناعي:

التذبذب الكبير في أسعار النفط يتطلب من دول المجلس التأكيد على أهمية تنويع قاعدتها الإنتاجية

عقدت لجنة التعاون الصناعي لدول مجلس التعاون اجتماعها الحادي والأربعين، في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض، برئاسة معالي الدكتور/ محمد بن صالح الساده وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر، رئيس الدورة الحالية للجنة التعاون الصناعي بدول المجلس، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في دول المجلس، وبمشاركة معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد ألقى وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر، رئيس الاجتماع، كلمة قال فيها:«إن دول مجلس التعاون أولت أهمية كبيرة للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، إضافة الى ما تم تحقيقه من إقامة السوق الخليجية ، والاقتراب من تحقيق الاتحاد النقدي، وتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى التطور الملحوظ في إعداد المصانع والاستثمارات، وذلك إدراكا منها للدور المحوري والهام الذي يقوم به قطاع الصناعة في اقتصاديات دول المجلس وتنويع مصادر الدخل».

وأضاف:«إن الاجتماع يهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة حيال ما توصلت إليه اللجان المختلفة من نتائج وتوصيات تهدف إلى الاستمرار في تقديم الدعم، وتنمية الصناعة بدول المجلس، وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك».

كما ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة قال فيها:«إن دول المجلس تبنت العديد من الخطط والبرامج للتنمية الصناعية، مكنتها بفضل من الله من إقامة صناعات عديدة ومتطورة في فترة زمنية قياسية، وقدمت العديد من أشكال الحوافز والتشجيع للصناعات الوطنية لزيادة قدرتها الانتاجية والتنافسية»، مشيدا بالإسهامات التي تقدمها اللجنة الموقرة في تطوير وتعزيز القطاع الصناعي، ووضع الأطر والأنظمة والتشريعات لهذا القطاع.

وقال إن التوجه العالمي نحو مزيد من تحرير التجارة الدولية وزيادة المنافسة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية بقدر ما أوجد فرصا أمام هذه المنتجات الوطنية أثار تحديات جديدة، مؤكداً على ضرورة التعامل الإيجابي مع التقلبات الاقتصادية العالمية المؤثرة ، مع التركيز بشكل كبير على أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق ذلك والحد من آثارها.

كما أشار الدكتور عبداللطيف الزياني إلى أن التذبذب الكبير في أسعار النفط يتطلب من دول المجلس التأكيد على أهمية تنويع قاعدتها الانتاجية، وتشجيع تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية، والتقييم المستمر لتجربتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص في القطاعات الصناعية المستهدفة، وإيجاد مزيد من الشفافية في أنظمتها الصناعية ذات العلاقة، وتوفير بيئة استثمارية آمنة تؤدي لتشجيع الابتكارات ومبادرات رواد الأعمال، بالإضافة إلى الاستفادة من مخرجات المشروعات التكاملية الخليجية للبنية الأساسية مثل مشروعات الربط الكهربائي والمشروع المشترك لسكة الحديد.

لجنة التعاون التجاري لدول المجلس تعقد اجتماعـــــ



عقدت لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون اجتماعها الثاني والخمسين، في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض، برئاسة سعادة الشيخ/ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر، رئيس الدورة الحالية للجنة التعاون التجاري، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة والاقتصاد في دول المجلس، ومشاركة معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد ألقى سعادة وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر، رئيس الاجتماع، كلمة قال فيها إن جهود لجنة التعاون التجاري، منذ انطلاقها حتى يومنا هذا، أثمرت عن العديد من الإنجازات في مجال التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وساهمت في تحقيق المساواة التامة بين المواطنين في معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ودفع مسيرة التعاون وتعزيز التكامل بين اقتصادات الدول بما يتماشى مع الأهداف التي حددها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

كما أكد على أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز مجالات التعاون بين الدول، والسعي إلى فتح آفاق جديدة من خلال مواصلة عمل لجنة التعاون التجاري، التي تعد أساساً ومرتكزاً للمبادرات والابتكارات الخلاقة والفعالة.

كما ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة قال فيها إن الاجتماع ينعقد في أعقاب اللقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة والصناعة بدول المجلس وممثلين للقطاع الخاص تنفيذاً لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس - حفظهم الله ورعاهم - بتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص في دول المجلس ودعم مشاركته في مسيرة التنمية والنماء والتكامل الاقتصادي.

وأشاد الزياني بحرص أصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة التعاون التجاري بدول المجلس على تطوير وتنمية التعاون مع القطاع الخاص، وتأكيدهم على وضع الآليات التي تنظم متابعة ما يتم الاتفاق عليه بين القطاعين العام والخاص، ومواصلة التنسيق والتعاون المشترك لما فيه تحقيق الشراكة بين

ـــــها الثاني والخمسين بمقر الأمانة العامة بالرياض



الجانبين خدمة لمسيرة النمو الاقتصادي في دول المجلس.

وبعد نهاية الاجتماع، صرح الأمين العام لمجلس التعاون: إن أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة والصناعة ناقشوا عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، واتخذوا بشأنها القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجال التجاري. وقال إن الوزراء بحثوا كذلك نتائج اللقاء التشاوري الذي عقد في مقر الأمانة العامة بالرياض، بين وزراء التجارة ورؤساء الغرف التجارية بدول مجلس التعاون، حيث أعربوا عن ارتياحهم لنتائج اللقاء وما تم التوافق عليه لتوطيد علاقات التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص، وأكدوا على أهمية عقد هذا اللقاء التشاوري بشكل دوري لما فيه من مردودات إيجابية بناءة.

وأضاف معاليه إن الوزراء أكدوا على أهمية الدور الحيوي والبناء الذي يقوم به القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية في دول المجلس، وأهمية مشاركته في الجهود الرامية إلى الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك في المجال التجاري، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في اللجان الفنية التي تناقش المواضيع ذات الصلة بعمل القطاع الخاص. وأوضح معاليه أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع مشترك بين وزراء التجارة بدول المجلس ورؤساء الغرف التجارية ومديري عموم الجمارك لبحث سبل تكثيف التعاون والتنسيق المشترك في كل ما من شأنه تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجال التجاري، وزيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والذي بلغ في العام الماضي 146 مليار دولار أمريكي.

وقال الدكتور عبداللطيف الزياني: إن أصحاب المعالي والسعادة الوزراء كلفوا الأمانة العامة باقتراح آلية لمتابعة تنفيذ توصيات اللقاء التشاوري الدوري مع الغرف التجارية، وكذلك تكليف اتحاد الغرف التجارية بإعداد دراسة لكل ما من شأنه تيسير انتقال السلع بين المراكز البينية لدول المجلس، وتقديم تقرير دوري بشأن نتائج تنفيذ اللقاءات التشاورية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون.

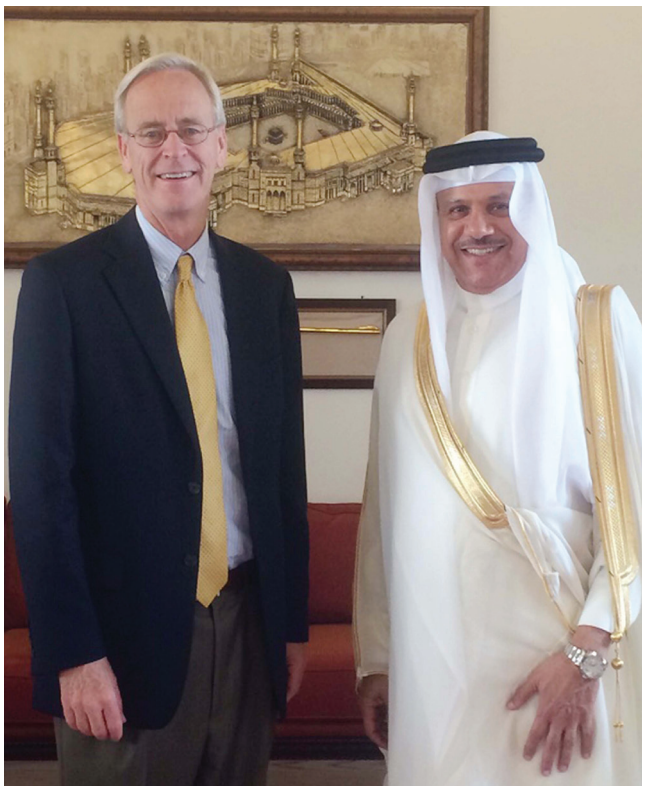


معالي وزير الإعلام الكويتي يزور جناح الأمانة العامة بمعرض الكويت الدولي للكتاب الـ40

قام معالي وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح، بزيارة لجناح الأمانة العامة لمجلس التعاون، وذلك أثناء افتتاحه لمعرض الكويت الدولي للكتاب الـ 40.

واطلع معاليه على المطبوعات التي احتواها الجناح، واستمع إلى شرح موجز حول الدور الذي تقوم به الأمانة العامة، ممثلة بقطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، من خلال مشاركتها في المعارض الدولية للكتاب التي تقام في دول المجلس، وأهمية إيجاد قنوات للتواصل بينها وبين الجمهور من مواطني ومقيمي الدول الأعضاء، والتعريف بإنجازات مجلس التعاون ومشاريع العمل الخليجي المشترك، إضافة إلى الإحصاءات والدراسات التي تقوم الأمانة العامة بطباعتها أو نشرها على موقعها الإلكتروني.

وقد أثنى معالي الوزير على هذه المشاركة، مؤكدا معاليه أنه يقتني شخصيا العديد من هذه المطبوعات، خاصة ما يتعلق منها بالاستراتيجيات المعتمدة من مجلس التعاون، والمطبوعات المرتبطة بالشأن الثقافي والإعلامي.



الزياني يستقبل سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين

استقبل معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المنامة، سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين السيد/ وليام روباك.

جرى خلال اللقاء بحث علاقات الصداقة والتعاون بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في جميع المجالات. كما تم بحث تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الأمين العام يجتمع مع سفير جمهورية العراق لدى المملكة العربية السعودية



اجتمع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض، مع سعادة الدكتور رشدي محمود العاني، سفير جمهورية العراق لدى المملكة العربية السعودية.

وقد هنأ معالي الأمين العام سعادة السفير العراقي بمناسبة تعيينه في هذا المنصب، متمنيا لسعادته التوفيق والنجاح.

جرى خلال الاجتماع بحث العلاقات الأخوية بين مجلس التعاون وجمهورية العراق، وسبل تطويرها في جميع المجالات، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع في المنطقة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الأمين العام يجتمع مع قائد القيادة المركزية وقائد البحرية الوسطى الأمريكية في المنامة



اجتمع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف ابن راشد الزياني، في المنامة مع الفريق لويد أوستن قائد القيادة المركزية الأمريكية، وذلك بمناسبة مشاركته في قمة الأمن الإقليمي لحوار المنامة، التي نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

كما اجتمع معاليه، على هامش المناسبة، مع الفريق بحري كيفين إم دونيجان قائد البحرية الوسطى والأسطول الخامس الأمريكي.

تم خلال الاجتماعين بحث علاقات التعاون والتنسيق المشترك في المجالات الدفاعية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع في المنطقة والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك .

حضر الاجتماع سعادة الدكتور عبدالعزيز العويشق، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات ، والدكتور مشاري النعيم المستشار السياسي للأمين العام.

الأمين العام يجتمع مع وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التونسية



اجتمع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في العاصمة البحرينية المنامة، مع معالي الدكتور الطيب البكوش، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التونسية، وذلك بمناسبة مشاركته في قمة الأمن الإقليمي لحوار المنامة التي نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

تم خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية التونسية الشقيقة، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في جميع المجالات، كما تم بحث آخر تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة ،والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاجتماع سعادة محمد كمال عيساوي، القائم بأعمال السفارة التونسية في مملكة البحرين، وسعادة الدكتور عبدالعزيز العويشق، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات، والدكتور مشاري النعيم المستشار السياسي للأمين العام.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع سفير جمهورية فنلندا لدى المملكة العربية السعودية

اجتمع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض، مع سعادة السيد بيكا فاوتيلاينن، سفير جمهورية فنلندا لدى المملكة العربية السعودية.



جرى خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون بين مجلس التعاون، وجمهورية فنلندا، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في جميع المجالات. كما تم بحث الأوضاع السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الزياني يجتمع مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة



اجتمع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض، مع سعادة السيد المهدي الإدريسي، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بدولة الإمارات العربية المتحدة، منسق المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون وجمهورية اليمن.

تم خلال الاجتماع بحث آفاق التعاون المشترك بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مجالات تحقيق الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية.

وقد أشاد معالي الأمين العام بالجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمة وإسهاماتها المتعددة في هذا المجال، مؤكدا على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين للاستفادة من البرامج والخدمات التي تقدمها المنظمة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

مديرو معارض الكتب بدول مجلس التعاون يعقدون اجتماعهم الرابع عشر بالتزامن مع معرض الشارقة الدولي للكتاب

شاركت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية) في معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته (34).

واحتوى جناح الأمانة العامة على آخر المطبوعات التي تتحدث عن المسيرة المباركة لمجلس التعاون في كافة المجالات.

وعلى هامش المعرض، عقد مديرو معارض الكتب بدول مجلس التعاون اجتماعهم الرابع عشر، وتم خلاله مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالمعارض التي تقام بدول المجلس سنوياً، من بينها تنسيق وتثبيت مواعيد معارض الكتب بدول المجلس للأعوام 2016م _ 2020م، كما نظر الاجتماع في تبادل المعلومات بشأن حقوق الملكية الفكرية، ودعم الجانب الثقافي المصاحب لمعارض الكتب بدول المجلس، واللائحة التنظيمية لمعارض الكتب بالدول الأعضاء، إضافة إلى تدارس مقترحات وزارات الثقافة في دول المجلس حول تطوير معارض الكتب.

هيئة الاتحاد الجمركي بدول المجلس تلتقي بالقطاع الخاص بالرياض

عقدت هيئة الاتحاد الجمركي بدول المجلس (مدراء عامي الجمارك) بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون ، لقاءها المشترك الثالث مع القطاع الخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتناول اللقاء بحث تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك بدول المجلس مع القطاع الخاص والوسائل التي يمكن اتباعها لتسهيل انتقال السلع بين دول المجلس، والتعرف على مقترحات الغرف التجارية ورجال الأعمال لتسهيل فسح البضائع من الدوائر الجمركية في الدول الأعضاء .

كما استعرضت إدارات الجمارك بدول المجلس في هذا اللقاء مرئياتها حول الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مساعدة إدارات الجمارك على إنهاء إجراءات فسح البضائع من خلال توفير متطلبات الفسح الجمركي .

وسيتم رفع ما توصل إليه اللقاء المشترك للهيئة مع القطاع الخاص من توصيات للجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها القادم .

هيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون تعقد اجتماعها الثالث عشر في مقر الأمانة العامة

عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الثالث عشر لهيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون (مدراء عامي الجمارك بدول المجلس).

وناقشت الهيئة نتائج العمل بآلية التحويل المباشر للرسوم الجمركية للبضائع التي يتم انتقالها بين دول المجلس، ومعاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية باستثمارات خليجية، وتحسين أداء المنافذ الجمركية، وانضمام دول المجلس إلى اتفاقية النقل البري الدولي (TIR) بشكل جماعي أو متزامن، ودراسة حماية الوكيل المحلي.

وجاء هذا الاجتماع ضمن سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الهيئة لمتابعة تطبيق الاتحاد الجمركي بدول المجلس وتذليل العقبات التي تعترض انتقال السلع بين دول المجلس.

ورشة عمل حول الأعمال الإغاثية والمساعدات الإنسانية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون إلى الجمهورية اليمنية





عقدت بمقر الأمانة العامة ورشة عمل حول الأعمال الإغاثية والمساعدات الإنسانية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الجمهورية اليمنية الشقيقة، وذلك بحضور ممثلي الجهات المعنية بأعمال الإغاثة بدول مجلس التعاون ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والأمانة العامة لمجلس التعاون، إلى جانب ممثلين عن الحكومة اليمنية.

واستعرضت اللجنة جهود دول مجلس التعاون وخططها في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للجمهورية اليمنية وما قدمته وتقدمه من دعم إنساني، تخفيفاً لما يعانيه الشعب اليمني الشقيق لمواجهة الأوضاع التي يعيشها اليمن في ظل الظروف الراهنة، إضافة إلى سبل تذليل ما يعترضها من عقبات وعراقيل.

واطلع المشاركون في ورشة العمل على جهود المؤسسات والهيئات والجهات العاملة في مجال الإغاثة وتقديم المساعدات، حيث أعربت عن تقديرها لهذه الجهود وارتياحها لمستوى الدعم الإنساني المقدم لليمن، وبحثت الآليات المطلوبة لتعزيز هذه الجهود وإبرازها ومدى إمكانية تعزيز التنسيق القائم بين هذه الجهات واللجنة العليا للإغاثة بالجمهورية اليمنية.

وقدم معالي السيد عبد الرقيب سيف فتح، وزير الإدارة المحلية، فكرة مبدئية حول استراتيجية اللجنة العليا للإغاثة اليمنية في العمل الإغاثي، والاحتياجات العاجلة التي تمكنها من القيام بدورها .

وأشاد معاليه بالدور الذي تضطلع به دول مجلس التعاون في مجال الأعمال الإنسانية والإغاثة، وما قدمته وتقدمه من مساعدات، معربا عن تقدير الحكومة اليمنية لهذا الدور الكبير والتعاون المثمر والدائم الذي يلقاه الجانب اليمني من قبل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية .

واتفق المشاركون في الورشة على أهمية الوصول إلى خطة شاملة للأعمال الإغاثية والمساعدات الإنسانية، يتم صياغة مشروعها بالتنسيق بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والأمانة العامة لمجلس التعاون، واللجنة العليا للإغاثة في الجمهورية اليمنية، وعرضها على الجلسة الثانية للورشة المقرر عقدها في نهاية الشهر الحالي .

مجلس التعاون استطاع الحفاظ على مستويات التنمية لدوله وشعوبه



سعادة/ عادل بن أحمد الجبير

وزير خارجية المملكة العربية السعودية



تستضيف المملكة العربية السعودية الدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الاجتماع الذي يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التعاون المشترك، وتوحيد الرؤى والمواقف حيال القضايا السياسية، وذلك لغرض تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لدول المجلس وشعوبه، والمساهمة في تحقيق أمن المنطقة والعالم.

وهي الأهداف التي أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- على مواصلة الالتزام بها حين تسلّم مقاليد الحكم، ليكمل بذلك مسيرة من سبقه من قادة هذه البلاد، لتحقيق التضامن والتكاتف بين دول مجلس التعاون، لتقوم بواجبها حفاظاً على مكتسبات الشعوب وحماية الأوطان والمصالح.

خلال مسيرة العقود الثلاثة الماضية، والعقد الراهن، شهدت المنطقة ولا تزال العديد من التحديات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، يضاف لها تنامي ظاهرة الإرهاب التي تعصف بالمنطقة والعالم، علاوة على الأزمات الطاحنة التي مرت ببعض دولها، وبفضل الله استطاع قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعامل مع هذه الأزمات بكل ثقة واقتدار، في تجاوز كافة تداعياتها والحفاظ على أمن دوله واستقرار شعوبه، ولم يقتصر الأمر على التعامل مع هذه التحديات بل استطاع مجلس التعاون الحفاظ على مستويات التنمية لدوله وشعوبه، وتعزيز أطر التعاون المشترك فيما بينها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها في العديد من المجالات.

وعلى الرغم من هذا التطور في عمل المجلس إلا أن تطلعات قادة دول المجلس تظل أكبر من مستوى الإنجاز، في مواكبة لمستويات طموحات شعوبهم، ويتجلى ذلك في سعيهم الدؤوب نحو تحقيق مزيد من المنجزات في نظرة مستقبلية واعدة لا تقتصر نتائجها على الجيل الحالي بل تمتد لتشمل الأجيال المستقبلية.

وختاما أدعو المولى عز وجل أن يكلل جهود قادتنا في قمتهم السادسة والثلاثين بالنجاح والتوفيق لتحقيق المزيد من الطموحات المشتركة، وتكريس التشاور والتنسيق حيال كافة القضايا الإقليمية والدولية.

والله ولي التوفيق.

سفراء دول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية...
ماذا قالوا بمناسبة انعقاد القمة السادسة والثلاثين؟





سعادة/ محمد سعيد الظاهري

سفير دولة الإمارات العربية المتحدة

بمناسبة استضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر القمة السادسة والثلاثين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خص اصحاب السعادة سفراء دول المجلس لدى المملكة العربية السعودية مجلة المسيرة بالتصريحات التالية بهذه المناسبة المباركة.

يطيب لي في البداية أن أعبر عن تقديري لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهم يعقدون قمتهم السادسة والثلاثين، التي تشكل لبنة جديدة في صرح البناء والعمل المشترك والتنسيق المتواصل، الذي جسدته المسيرة، استشرافاً لآفاق مستقبل واعد، يستنهض الهمم ويحقق الآمال ويلبي الطموحات.

تنعقد هذه القمة في الرياض في ظل تحولات عميقة، وأحداث عاصفة ومفصلية، بدأت ترسم ملامحها على خارطة الإقليم، وتنذر باختلالات وانعكاسات، ستلقي بظلالها من دون شك على الأوضاع الأمنية في المنطقة مستقبلاً، الأمر الذي يتطلب إعمال رؤية مستوعبة لآفاقها، تبنى تراكمياً على المنجز التاريخي المشهود به في هذا الجانب، بتشييد مظلة تقي من أي متغيرات قادمة، كما تنعقد والعالم يشهد موجة جديدة من القلق المتواتر، بسبب ما تعيشه بعض وحداته السياسية من أحداث عنف، خارجة عن المألوف، آخذة في التمدد، مما يستلزم إعادة صياغة رؤى على هدى الخصوصية والتاريخ الخليجي، الذي يكشف عن أعلى درجات الانحياز للأمن والسلام العالميين.

إن ما أفرزته القمم السابقة من نتائج، تماشت مع أرض الواقع، بكافة معطياته، في استيعابها الشمولي المتعمق للداخل والإقليم والعالم، يجعلني على يقين من أن هذه القمة ستأخذ بعين الاعتبار كل ما يستجد في أفق المشهد من تطورات وتداعيات، لترسي منجزاً آخر يستوعب المتغير، بعين المستقبل.

ويقيني أن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يدركون حجم الطموح والمتوقع من هذه القمة، سيعملون- كما في السابق- على تلبيته بقرارات ينتظرها مواطنو المنطقة، تفي بالمتطلبات وتجذر معاني الإخاء ومواقع القوة وتجيرها لصالح الإنسان، لتنقل العمل الخليجي المشترك نحو امتدادات رحبة من البناء ولإحداث المزيد من التماسك والصلابة.

أتمنى كل التوفيق والنجاح لهذه القمة، ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة أن أشيد بالمستوى المتقدم والبارز الذي وصلت إليه العلاقات الخليجية - الخليجية، والثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الشقيقة من تنسيق في المواقف وتوحيد في الرؤى، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز مسيرة العمل الخليجي، انطلاقاً من المسؤولية التاريخية المشتركة.

قمة الرياض منطلق جديد لتعزيز مجلس التعاون ودوره





الشيخ/ حمود بن عبدالله آل خليفة

سفير مملكة البحرين

ونحن نتطلع إلى انعقاد القمة العادية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض، في شهر ديسمبر 2015م، نشعر بكثير من التفاؤل والأمل، تجول في الخاطر أفكار ورؤى وتأملات كثيرة في الحال الخليجي بخاصة والعربي بعامة، وهي أفكار ترد في خاطر المواطن العادي الذي يواجه كل يوم المزيد من التحديات المصيرية والوجودية، التي تستهدف أمنه واستقراره وسبل العيش الكريم والحياة الإنسانية الطيبة.

ومن هنا وجدت أن من المناسب أن أسطر هذه الأفكار على صفحات مجلة «المسيرة» العزيزة التي تعبر عن لسان الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وليس أفضل من القمة الخليجية العادية فرصة للتعبير عما يدور في النفس من خلجات ومشاعر ومقترحات حول السبل المؤدية إلى تحقيق الغايات والأهداف النبيلة التي وجد من أجلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ عام 1981م، وحتى الآن.

وإذ نذكر بالتقدير كل أصحاب الجلالة والسمو الذين ساهموا، في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي فكرة نبيلة الأهداف، يلهج الجميع بذكرها ويثنون عليها الثناء كله. وقد حققت كثيرا من المنجزات والمكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتعليمية والثقافية للمواطن الخليجي في الدول الست.

ويطيب لي أن أشير هنا إلى أن القمة الخليجية القادمة سوف تبنى على ما حققته مسيرة التعاون سابقا، وهي في إطار هذه المسيرة الخليجية الواثقة سوف تكون دفعة إلى الأمام لإعلاء صرح الكيان الخليجي وإتمام بنائه.

ومن نافلة القول أن القمة سوف تعالج بكثير من الحكمة والصبر والأناة، الذي اعتدناه من قادتنا - حفظهم الله ورعاهم-، كل التحديات التي تواجه المسيرة وتعترض تقدمها، وبالذات القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسبل مكافحة الإرهاب والتصدي لمختلف أشكاله وتلاوينه، والأوضاع اليمنية في إطار ما

أنجزنه عمليات «عاصفة الحزم والعزم»ومبادرة «إعادة الأمل» التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يحفظه الله، وذلك في إطار تحالف عربي إسلامي تأخذ فيه قوات دول مجلس التعاون زمام المبادرة في دعم الشرعية ومساندة الشعب الشقيق، ودحر المخطط الإرهابي المدعوم من إيران وحلفائها. وكذلك العمل على إيجاد حل للأزمة السورية والأوضاع في سائر الدول العربية والإسلامية. غير أن مواجهة الإرهاب محلياً وإقليمياً ودولياً والتصدي للهجمات الإرهابية التي لم تستثن بلداً من البلدان العربية والإسلامية بل والأوروبية إلا طالته بمخالبها وأصابته بسهامها. إلى جانب ما يساند ويدعم هذا الإرهاب من جهود خارجية تعمل على توظيفه لخدمة أهدافها ومصالحها وتطلعاتها التوسعية في المنطقة، وبالتالي فإن ضرب استقرار وأمن دول الخليج العربية يعتبر هدفاً أساسياً ليتمكن هؤلاء من فرض سيطرتهم على منطقتنا وأوطاننا وعالمنا العربي والإسلامي تحقيقاً لمصالحهم الضيقة، وأوهامهم الضالة.

وهكذا تبدو الصورة واضحة تماماً حينما نعاود الحديث عن الدعوة التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - طيب الله ثراه-، خلال القمة الخليجية في الرياض عام 2011م، حيث دعا - رحمه الله - إلى تجاوز مرحلة التعاون الخليجي والانتقال إلى مرحلة «الاتحاد» في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله.

وفيما أرى أن الجانب الاقتصادي ما يزال يشكل أولوية قصوى في جهود مجلس التعاون، وهو جانب مهم وحيوي، إلا أن الاهتمام بالجانب السياسي وتحقيق المزيد من الخطوات بالاتجاه الذي يؤدي في النهاية إلى الوصول إلى مرحلة «الاتحاد» هو اهتمام لا يقل أهمية عن الأول، انطلاقا من أن السياسي والاقتصادي، يتكاملان ولا يتنازعان وهما مع الجانب الاجتماعي، المثلث الأساسي لنجاح جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة المستدامة.

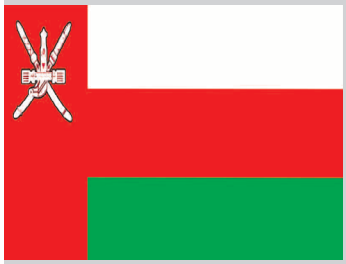
لقد أعربت مملكة البحرين عن حرصها على الارتقاء بمجلس التعاون إلى مستوى «الاتحاد الخليجي».

وجاء ذلك في تصريحات عديدة لسيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين -حفظه الله ورعاه- وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله-، وفي مناسبات متعددة، بما يؤكد وقوف البحرين ملكاً وحكومة وشعباً إلى جانب فكرة إقامة الاتحاد الخليجي كهدف أساسي من أهداف مجلس التعاون الخليجي.

إن الاتحاد الخليجي المنتظر يشكل تطلعاً شعبياً في مختلف دول مجلس التعاون، غير أن هذه الرغبة في الاتحاد على مستوى الشعوب ومستوى الدول، لا يجوز أن تكون سبباً للخلاف أو الانقسام بين دول المجلس، بل إن طلب التمهل والتريث، كذلك، ينبغي ألا يكون وسيلة لتجميد الفكرة أو إلغائها.

فهل ستكون قمة الرياض منطلقاً جديداً لتحريك الجهود نحو الهدف المنشود ؟





سعادة السيد الدكتور/ أحمد بن هلال البوسعيدي

سفير سلطنة عمان

تستضيف المملكة العربية السعودية الشقيقة، بمدينة الرياض في شهر ديسمبر 2015م، الاجتماع السادس والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقتنا العربية تشهد فترة زمنية هامة وخطيرة في تاريخنا الحديث، بما تواجهه من تحديات وأحداث جسام، تؤثر بشكل مباشر، على أمنها واستقرارها ورخائها. وبنفس الوقت تستشرف آفاق المستقبل، وما يتطلبه من جهود مشتركة للارتقاء بمسيرة العمل الخليجي المشترك، إلى مستويات أعلى وأشمل.

تأتي هذه القمة المباركة، ومجلس التعاون أكثر نضجاً، وأكثر تفاعلاً مع مستجدات الأحداث الإقليمية والعالمية. فقد اشتد عوده، وتعمقت جذوره، وأصبح بفضل الله، ثم بعزيمة قادته وشعوبه، من أكثر التجمعات الإقليمية تماسكاً ونجاحاً، وأضحت دوله واحة أمن واستقرار ورخاء، في محيط إقليمي يتسم بالاضطراب والفوضى.

إن ما حققته مسيرة العمل الخليجي المشترك من منجزات عظيمة طوال الستة والثلاثين عاماً الماضية، جدير بالفخر والاعتزاز، ويتطلب منا التمسك والمحافظة على ما تحقق، والبناء عليه للمستقبل. ويدعونا بنفس الوقت، إلى مواجهة ما يكتنف هذا المستقبل من تحديات متعددة، على المستويين المحلي والخارجي.

فمن أهم الأولويات التي تبرز أمامنا الآن، التحديات السياسية والأمنية، المتمثلة في الأوضاع المضطربة في بعض الدول العربية المجاورة، لا سيما سوريا والعراق واليمن وليبيا، وقبلهم فلسطين ولبنان. وانعكاس ما يجري في هذه الدول على الأوضاع الداخلية في دول المجلس، ويأتي على رأس تلك التحديات، ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، الذي أصبح ظاهرة عالمية عابرة للحدود والقارات.

وتبرز على المستوى المحلي أولويات تنويع مصادر الدخل، خاصة بعد تدني أسعار النفط، ووصولها إلى مستويات قياسية، والسوق الخليجية المشتركة، والمواطنة الخليجية بمفهومها الواسع، وتوطين سوق العمل، وتناسب مخرجات التعليم مع مطالب سوق العمل، وغيرها..، بما يتيح لاقتصادات دول الخليج لأن

تكون اقتصادات منتجة، صناعياً وخدمياً، تعتمد على سواعد وعقول أبنائها، تتميز بالتكامل والترابط فيما بينها، لإيجاد سوق خليجية كبيرة متنوعة، قادرة - بإذن الله- على امتصاص الصدمات والهزات الاقتصادية الخارجية.

ونأمل بإذن الله أن تكون قمة الرياض، كما نعهدها دائماً، بفضل الرئاسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، - حفظه الله، وأخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس-يحفظهم الله، إضافة جديدة إلى ما سبقها من القمم الخليجية الأخرى، في اتخاذ قرارات حكيمة وحاسمة تناسب مقتضيات وظروف المرحلة الراهنة، وبما يعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك ويحقق تطلعات وآمال أبناء هذه الدول الشقيقة لمستقبل آمن، مستقر، ومزدهر.

نسأل الله تعالى أن يحفظ بلداننا وقادتنا، ويديم علينا جميعاً نعمه وأفضاله، إنه سميع مجيب.





سعادة السفير الشيخ/ عبدالله بن ثامر آل ثاني

سفير دولة قطر

بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ(36) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر ديسمبر القادم للعام 2015م بالرياض يتجدد لقاء أصحاب الجلالة والسمو في الرياض التي تستضيف القمة الـ»36» لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتكتسب هذه القمة أهمية قصوى على كافة المستويات الإقليمية والدولية، فاستمرار انعقاد القمم الخليجية يؤكد حرص قادة دول المجلس على دعم مسيرة مجلس التعاون، وهي تجسيد واضح للتعاون والتكاتف من خلال التنسيق والتشاور بينهم.

لقد حققت القمم الخليجية العديد من تطلعات وآمال شعوب دول المجلس وأثمرت الكثير من الإنجازات التي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تأتي قمة الرياض وسط العديد من التحديات والمستجدات الإقليمية، مما يتطلب التنسيق والتخطيط بين دول المجلس، للحفاظ على أمنها واستقرارها.

تواصل اللقاءات والقمم الخليجية يؤكد عزم قادة دول مجلس التعاون بمواصلة وبذل الجهد لتحقيق المزيد من الإنجازات وتلبية تطلعات وطموح شعوب دولهم للوصول للاستقرار والتنمية الشاملة.





الشيخ/ ثامر جابر الأحمد الصباح

سفير دولة الكويت

إن الحديث عن القمة الخليجية القادمة في دورتها السادسة والثلاثين تكتسب أهمية بالغة، إذ سوف تستضيف عاصمة الخير الرياض - بمشيئة الله - اجتماع المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون في الاجتماع الدوري في شهر ديسمبر القادم، برئاسة المملكة العربية السعودية الشقيقة التي ستتسلم مهام الرئاسة. ولا شك بأن القمة القادمة سوف تنعقد في ظروف أقل ما يقال عنها أنها ظروف استثنائية وسط تحديات وقلاقل تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وتتطلب المزيد من التنسيق والتعاون والتعاضد الخليجي.

إن المراقب المحايد لا بد وأن يصل إلى قناعة بأن دول مجلس التعاون استطاعت بفضل الله أولا، ومن ثم حكمة وبعد نظر أصحاب الجلالة والسمو قادة المسيرة المباركة في دول مجلس التعاون -حفظهم الله- من الحفاظ على المكتسبات وتحقيق المزيد من الإنجازات.

استطاعت دول المجلس النأي بنفسها عن الزوابع التي عصفت ولا تزال تعصف في المنطقة وأصبحت دول المجلس مثالا حياً يحتذى به في الحرص على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية المتوازنة وبأداء سياسي معتدل يحظى باحترام العالم ليؤكد على مفاهيم العدالة والشراكة والتنمية، باعتبارها دولاً محبة للسلام وتضطلع بأدوار تنموية هامة في العديد من دول العالم عبر صناديقها التنموية وبرامج المساعدات والمنح.

ولا شك في أن شعوب دول مجلس التعاون، بفضل وعيها وتكاتفها والتفافها حول قيادتها، استطاعت المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى درجات مميزة في مجال الرفاهية للمواطن الخليجي.

وختاماً فإننا على يقين راسخ بأن القمة الخليجية القادمة التي سوف تلتئم في الرياض ستضيف لبنة هامة في صرح البناء الخليجي الشامخ، وستواصل مسيرة الخير والعطاء وفق التوجيهات السامية من القادة -حفظهم الله ورعاهم- نحو تعزيز التكامل الخليجي بكافة القطاعات وبما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة التي جاءت في ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

سائلا المولى عز وجل أن يديم على البيت الخليجي الواحد نعمة الأمن والأمان والرخاء في ظل حكمة قادتنا حفظهم الله ورعاهم.



الربط الكهربائي الخليجي: حلم تحقق بإرادة القادة

بقلم : م. أحمد علي الإبراهيم
الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي

تعتبر المشاريع الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رافدا استراتيجياً هاما لدعم اقتصادها، وقد برز الربط الكهربائي الخليجي كأهم تلك المشاريع المشتركة التي أثبتت جدواها وأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية ، ونجاحها في دعم شبكات كهرباء دول الخليج، وضمان استمرارية تدفق التيار الكهربائي في شبكات دول المجلس، ورفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية الخليجية، بهدف تجنب الدول للجوء إلى فصل الأحمال خلال حوادث الفصل المفاجئ لوحدات التوليد في شبكات الدول المرتبطة، من خلال توفير الدعم اللازم للشبكات الخليجية المرتبطة خلال حالات الطوارئ في أكثر من 1.300 حالة منذ بدء تشغيل شبكة الربط في أوائل عام 2009م.

ولقد كان للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دور أساسي في نجاح مشروع الربط الكهربائي الخليجي ، منذ إجراء دراسة الجدوى الأولى للربط الكهربائي الخليجي عام 1986م ، وحتى تأسيس هيئة الربط الكهربائي عام 2001م. وقد أُنشأ مشروع الربط الكهربائي الخليجي على ثلاث مراحل استغرق تنفيذها 8 سنوات بدءاً من عام 2006م وانتهت عام 2014م باكتمال دخول كافة الدول الست في المشروع.

وبينت التقديرات أن الوفر الذي حصلت عليه الدول الأعضاء فعليا من الربط الكهربائي خلال عام 2014م قد بلغ 214.5 مليون دولار، موزعا على نحو توفير استثمارات في بناء محطات الطاقة الكهربائية بلغ 67.92 مليون دولار كان يمكن توفيرها خلال 2014م ، حيث ان الدول الأعضاء قامت في العام 2014م بتشغيل عدد من المحطات الجديدة للطاقة الكهربائية بسعة 8.850ميجا وات متجاوزة بذلك بعض الوفورات المتوقعة في تلك الدول.

كما تم توفير تكاليف التشغيل والصيانة والوقود حيث بلغ 45.5 مليون دولار، وبلغ التوفير في الاحتياطي التشغيلي 131 مليون دولار، وبلغت القيمة الاقتصادية للدعم خلال حالات الطوارئ 19.5 مليون دولار، وذلك بناءً على تجنب الانقطاع الجزئي خلال 227 حالة فصل مفاجئ لوحدات التوليد في شبكة الدولة المرتبطة خلال العام 2014م فقط.

بعد هذه النتائج فإن الهيئة تسعى في هذه المرحلة إلى تحفيز استغلال الرابط الكهربائي الخليجي لتجارة الطاقة بين الدول الأعضاء،وإنشاء سوق لتجارة الطاقة الكهربائية فيما بينها، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية أبعد من مساندة الدول الأعضاء في حالات الانقطاع المفاجئ للكهرباء فقط، وتقوم الهيئة بتشجيع الدول الأعضاء على ذلك، لوجود الفرصة التي يمكن من خلالها تحقيق عائد اقتصادي لجميع الأطراف المشاركة، كما أن له جانباً بيئياً بالتوفير في كمية الوقود بدلاً من حرقه عند استخدامه في المولدات الكهربائية ذات الكفاءة المتدنية، في حين أنه لو استعيض عن ذلك بقيام الدولة التي هي في حاجة إلى طاقة كهربائية بشراء طاقة كهربائية من دولة أخرى يتوفر لديها فائض كهربائي بتكلفة اقتصادية منخفضة أقل من تكلفة إنتاج الكهرباء في البلد المستوردة.

وقد اكتسبت الهيئة سمعة عالمية من خلال سعيها للتعاون مع المؤسسات والهيئات العالمية الرائدة، لنقل الخبرات إلى منطقة الخليج حيث انضمت في سبتمبر 2014م إلى شبكة أكبر مشغلي شبكات الربط الكهربائية الدولية(GO15)، والتي تمثل أكبر (18) منظمة نقل كهرباء في العالم، وتغطي فيما مقداره 80% من مجمل الطلب العالمي من الطاقة الكهربائية.



مكتبة الأمانة العامة.. المرجع الأول في شئون مجلس التعاون

مكتبة الأمانة العامة:

مرجع رئيسي للبحوث والمعلومات ذات الصلة بمجلس التعاون



إعداد: فؤاد عبدالقادر عثمان إسطنبولي
أمين مكتبة الأمانة العامة

تعتبر مكتبة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إحدى الوحدات الإدارية، ضمن قطاع المعلومات، في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة، والتي تزامن إنشاؤها مع تأسيس الأمانة العامة. وتشكل المكتبة مع بقية إدارات قطاع شؤون المعلومات حلقة متكاملة في منظومة المعلومات ودعم القرار من خلال توفير المعلومات والدراسات لمنسوبي الأمانة العامة بشكل أساسي ، وللمهتمين والباحثين في شئون مسيرة مجلس التعاون من خارج الأمانة العامة، بالإضافة إلى دورها في حفظ الإنتاج الفكري حول مجلس التعاون.

وتعمل الأمانة العامة على أن تكون مكتبتها المرجع الرئيسي على مستوى المنطقة والعالم، فيما يتعلق بالدراسات والبحوث والإحصائيات



قسم الكتب العربية والأجنبية الدولية الإقليمية





ذات الصلة بمجلس التعاون ومسيرته.

وفي هذا الإطار، تعمل المكتبة على جمع وحفظ وعرض المطبوعات بأشكالها المختلفة، سواءً المتعلقة بمجلس التعاون ومسيرته المباركة أو ما يتعلق منها بدوله الأعضاء، ودول المنطقة وغيرها، في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية والتعليمية والإعلامية والصحية والاجتماعية والبيئية. وتعتمد مكتبة الأمانة العامة نظام الأرفف المفتوحة مما يمكن الباحثين من التجول بين أرففها والاطلاع على محتوياتها، بينما تقتصر الإعارة على موظفي الأمانة العامة.

إدارياً، تتكون المكتبة من أمين المكتبة، وهو المسؤول عن إدارة أعمالها ويتبع إدارياً الأمين العام المساعد لشئون المعلومات ، ويساعده اثنان من الموظفين المتخصصين في شئون المكتبات.

دعم الباحثين والمستفيدين

دعم الباحثين هي المهمة الأولى ضمن أولويات مكتبة الأمانة العامة، حيث تقدم المكتبة الدعم والمساندة للباحثين من منسوبيها، وللمهتمين بشئون مسيرة مجلس التعاون من خارج الأمانة العامة. وفي هذا الإطار، تثري البحوث المتخصصة والإحصائيات وغيرها من المعلومات أوراق العمل والدراسات التي تعدها الأمانة العامة في مختلف المجالات. كما أنها تشجع وتدعم الدراسات التي يقوم بها الباحثون من خارج الأمانة العامة، وتزودهم بالمصادر الأولية للمعلومات عن مجلس التعاون، وكذلك بالدراسات الأكاديمية التي يعدها باحثون من داخل وخارج الامانة العامة عن موضوعات ذات صلة بمسيرة مجلس التعاون. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المكتبة خدمة الإحاطة الجارية، والبث الانتقائي للمعلومات، بالتعاون مع إدارة المعرفة والتوثيق بالقطاع. وحالياً يصدر قطاع المعلومات نشرة شهرية بجميع البحوث والدراسات والكتب والمطبوعات التي أضيفت

إلى المكتبة، ويتم توزيع هذه النشرة إلكترونياً وورقياً على منسوبي الأمانة العامة وفق اختصاصاتهم الوظيفية واهتماماتهم البحثية.

ويمكن لمنسوبي الأمانة العامة طلب قائمة بالدراسات المتوفرة حول أي موضوع، سواءً بإرسال رسالة إلكترونية إلى أمين المكتبة أو الاتصال الهاتفي أو بزيارة المكتبة. ويقوم المسؤول عن الخدمة المرجعية ودعم الباحثين بتزويدهم بقائمة بالدراسات والكتب المتوفرة حول أي موضوع، وتوفير نسخ من الدراسات التي يختارها الموظف، بالإضافة إلى إتمام إجراءات إعارة الكتب في حال رغب الموظف في ذلك.

محتويات المكتبة

أولاً: قسم إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعاون، والذي يحتوي على جميع إصدارات الأمانة العامة منذ إنشائها، وتقوم المكتبة بحفظ نسخ إضافية من هذه الإصدارات غير قابلة للتداول، وذلك للحفاظ على هذه الإصدارات من التلف والضياع.

ثانياً: قسم الكتب العربية ويضم 24522 كتاباً، تشمل بالإضافة إلى الإصدارات والمؤلفات عن مجلس التعاون، كتباً وإصدارات ذات صلة باهتمامات قطاعات الأمانة العامة، ومسيرة المجلس.

ثالثاً: قسم الكتب الأجنبية ويضم 10200 عنوان في مختلف المجالات، خاصة ذات الصلة بمجلس التعاون ومسيرته والدول الأعضاء، بالإضافة إلى المؤلفات عن التجمعات الإقليمية الأخرى.

رابعاً: قسم الدوريات المتخصصة، ويضم 175 دورية عربية و25 دورية باللغة الإنجليزية في مختلف التخصصات، ذات الصلة باهتمامات الأمانة العامة.

خامساً: قسم المطبوعات الحكومية والمنظمات، ويشمل مطبوعات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الهيئات والمنظمات التي تعمل في إطار مجلس التعاون، وكذلك المنظمات والهيئات العربية والدولية.

سادساً: قسم مطبوعات الأمم المتحدة والمنظمات





الدولية الرئيسية.

سابعاً: قسم الصحف والمجلات.

أدوات العمل:

تعتمد المكتبة لتنظيم محتوياتها عدداً من التصنيفات والخطط العالمية المعروفة والواسعة الانتشار، وهي:

1.تعتمد المكتبة للتصنيف خطة «تصنيف ديوي العشري»، الطبعة 11، وهي خطة من ترجمة وإصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام 1984م.

2. تصنيف مداخل الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية، الذي أعده عام 1986م، قسم الفهرسة والتصنيف بقطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

3. تعتمد المكتبة للفهرسة الموضوعية «مكنز الجامعة: مكنز ثلاثي اللغات «الصادر عن مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية، عام 1987م.

4. تعتمد المكتبة للفهرسة الوصفية على (قواعد الأنجلو - أمريكية للفهرسة) التي أعدتها الجمعية الأمريكية للمكتبات والمكتبة البريطانية وآخرون / ترجمة وتعريب سعد محمد الهجرسي، الطبعة الثانية الصادرة عام 1981م.

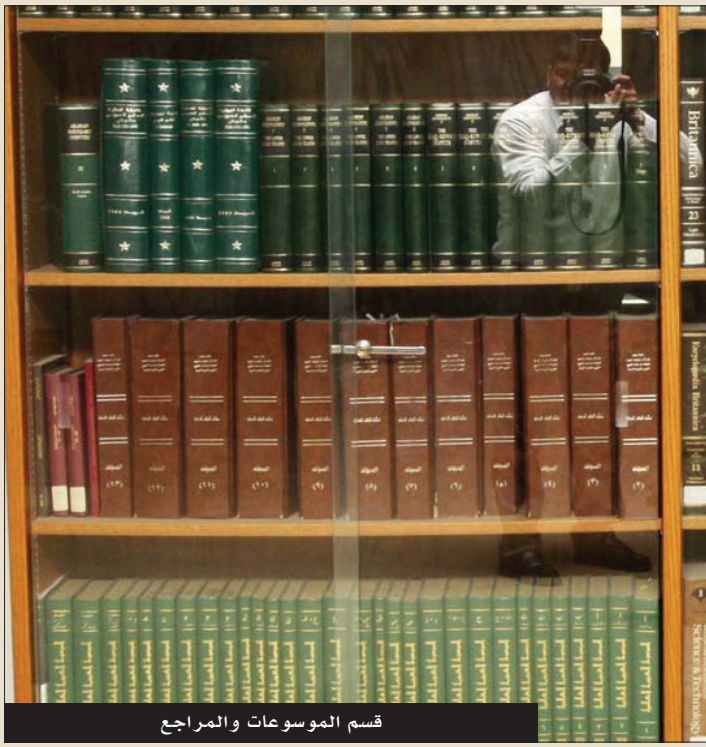
الخطوات التطويرية:

تسعى المكتبة دائماً إلى تطوير موجوداتها وخدماتها وطرق العمل بها، وهناك عدد من الخطوات التطويرية المهمة التي ستشهدها المكتبة ، منها :

(1) إدخال نظام سيمفوني لإدارة أعمال المكتبة بالكامل، وذلك كبديل للنظام الحالي الذي تم تطويره من قبل إدارة تقنية المعلومات منذ ما يربو على عقدين من الزمن.

(2) التحول التدريجي إلى الرقمنة والكتب الإلكترونية، ولدى قطاع المعلومات مشروع لتحويل موجودات المكتبة الحالية من الحالة الورقية إلى الرقمية وربطها بنظام البحث بحيث يمكن لموظفي الأمانة العامة، ومن مكاتبهم، الاطلاع مباشرة على الدراسات والتقارير وغيرها وتحميلها مباشرة.

(3) إتاحة قاعدة الدراسات الخليجية لموظفي الأمانة العامة من خلال الشبكة الداخلية، وتمكينهم من البحث في محتوياتها بشكل مباشر، والاطلاع على الدراسات وتحميلها، خاصة بعد إنجاز مشروع رقمنة محتويات المكتبة.



قسم الموسوعات والمراجع



قسم المطالعة وجديد الإصدارات



مركز الملك عبدالعزيز التاريخي معلم حضاري وثقافي في العاصمة السعودية

يعد مركز الملك عبدالعزيز التاريخي أحد أهم المعالم الحضارية والثقافية في العاصمة الرياض، وقد افتتح في الخامس من شهر شوال عام 1419 هـ بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز – رحمه الله –. وقد تولت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وضع الأسس التخطيطية والمحتوى الفكري والتصميم العمراني والمعماري لهذا الصرح الحضاري والإشراف على مراحل العمل فيه.

أهداف المركز

أنشئ مركز الملك عبدالعزيز التاريخي ليكون معلماً وطنياً على مستوى المملكة العربية السعودية، يذكر بنعمة الله ومنه على هذه البلاد بالأمن والخير العميم، وليكون مركزاً ثقافياً وواجهة حضارية مشرقة تعكس تاريخ جزيرة العرب، ورسالة الإسلام الخالدة، وتعرف بتاريخ المملكة العربية السعودية، والأسس التي قامت عليها، والجهود التي بذلت لبنائها، مما يكون حافزا لأبناء هذا الوطن لتجديد العزم على مواصلة مسيرة البناء التي ابتدأها الملك عبدالعزيز - رحمه الله-.

الموقع الجغرافي

يقع مركز الملك عبدالعزيز التاريخي في حي المربع وسط مدينة الرياض، ويحتل أرضاً تبلغ مساحتها أربعمائة وأربعين ألف متر مربع، ويحده من الغرب شارع الأمير عبدالله بن جلوي بن تركي، ومن الشرق شارع الملك فيصل، ومن الشمال شارع الدلم، ومن الجنوب حديقة الفوطة.

الفكرة والتصميم

يعكس تصميم مركز الملك عبدالعزيز التاريخي الهوية التراثية والثقافية والتاريخية لمدينة الرياض، كما تتلاءم منشآته مع النسيج المعماري والعمراني للمنطقة المحيطة، حيث يمثل هذا المشروع أحد برامج «الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض» التطويرية في منطقة وسط المدينة، والتي ابتدأتها الهيئة بتطوير منطقة قصر الحكم على أكثر من مرحلة. وقد تم تجهيز المركز بكافة المرافق والعناصر الحديثة ذات الأغراض المتعددة التي تجعل منه واحة ثقافية وسط عاصمة المملكة العربية السعودية يجد فيه الزائرون المتعة والفائدة. فهناك المنشآت الثقافية التي تتمثل في المتحف الوطني، ودارة الملك عبدالعزيز، وفرع مكتبة الملك عبدالعزيز، وقاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات، كما يتضمن المركز عدداً من المنشآت التاريخية، في مقدمتها قصر المربع، وعدداً من المباني القديمة التراثية التي كانت جزءاً من مجمع قصور المربع، بالإضافة إلى أجزاء من سور المجمع القديم وأحد أبراجه. ويشمل المركز كذلك مجموعة متكاملة من المرافق العامة، في مقدمتها جامع الملك عبدالعزيز، بالإضافة إلى شبكة حديثة من الطرق، والمواقف المتعددة والممرات المرصوفة، وعدد من المطاعم الحديثة، التي تلبي احتياجات زوار المركز والعاملين فيه. وقد أولى تصميم المركز اهتماماً كبيراً بالبيئة، إذ إن مساحاته الخضراء بما فيها من أصناف النباتات والأشجار المتنوعة تساهم





في الحد من التلوث، وفي تنقية الهواء، وتلطيف درجات الحرارة، لتستفيد من ذلك المناطق المحيطة بالمركز.

وقد أُخذت بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة لزائري المركز، فأُعيد تجديد الطرق المؤدية إليه والمحيطة به، وأُعيد رصف الجزء الذي يمر خلال المركز من طريق الملك سعود، بما يسمح بمرور السيارات وعبور المشاة في الوقت نفسه، ووزعت مواقف السيارات في أنحاء المركز المختلفة لاستيعاب ما يزيد على ألف ومائة سيارة، ظُللت بطريقة مبتكرة تسمح بنمو الأشجار التي ستحِل محل التظليل الصناعي.

المنتزه العام

تمثل الحدائق والمسطحات الخضراء البنية الأساسية في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، الأمر الذي يُكسبه بمنشآته الثقافية والاجتماعية المتعددة سمة إضافية تتمثل





في بيئته الطبيعية التي تشكل رئة خضراء تتنفس عبرها أحياء وسط المدينة.

ويتكون المتنزه من ست حدائق رئيسية مسوّرة، وحديقة مفتوحة، وميدان رئيسي متسع ومجهز، وعدد من الساحات، وواحة النخيل، بالإضافة إلى جدول مائي تتدفق المياه فيه من بئر قديمة في الموقع.

ويعتمد نظام ري الحدائق على الاستفادة من المياه الأرضية المنقاة التي تُضَخ من طريق الملك فهد إلى خزان كبير أُنشئ تحت أرض المركز، وهو مجهز بمحطات ضخ على نحو يجعلها مناسبة لري المزروعات من نباتات وأعشاب وأشجار، حيث تمر المياه عبر شبكة من الأنابيب ونظام التنقيط والرش لتشمل مسطحات المركز الخضراء كافة.

المصدر: موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض



الإعلان عن «المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا»

تم الإعلان عن «المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا» والمعرض المصاحب له، والذي يُعقَد تحت رعاية وزير البيئة القطري، وذلك بدولة قطر خلال الفترة من 14 - 15 ديسمبر 2015م.

وجاء الإعلان في مؤتمر صحافي عقد يوم 11 نوفمبر 2015م في مقر «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية»، شارك فيه كل من: «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) ووزارة البيئة في دولة قطر، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا.

وفي كلمته أشار الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لـ «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية»، إلى أن «المترولوجيا (علم القياس) تدخل في حياة البشر بمختلف أشكالها، حيث يعتمد الإنسان على مجموعة كبيرة من أجهزة القياس في يومياته، سواءً في الآلات التي يستعملها للمنفعة الشخصية مثل الساعة والهاتف المحمول والسيارة، أو في تلك الأجهزة التي يلجأ إليها يومياً لإنجاز أعماله كالأدوات الكهربائية المتنوعة التي تنتشر في المنازل وأماكن العمل، وكلها أجهزة تم صنعها وفق قياسات محددة إذا اختلت موازينها فإنها تلحق الضرر بمستخدمها ومحيطه ومجتمعه».

وأكد العقيل أن «التطبيقات الناجحة للعلوم والتكنولوجيا تتطلب المراقبة الجيدة للمقاييس والمعايير المستخدمة في شتى المجالات، وأصبحت القياسات الكمية ضرورية في الهيئات الصناعية والشركات التجارية. ومع زيادة استخدامات الأجهزة الدقيقة على نطاق واسع ولضمان



الجودة في المنتجات والمواد الخام، اتجهت الدول إلى إنشاء مراكز متخصصة في القياس والمعايرة لجميع المنتجات»، معتبراً أن «هذا القطاع بحاجة إلى تأهيل وموارد، ليتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة منه على أكمل وجه. ونظراً لاعتماد معظم العمليات الصناعية على الأجهزة والتقنيات الحديثة، فمن الضروري رصد الأدوات والأجهزة والآلات الداخلة ضمن العمليات، ودراسة حجم السوق المتطلب للقياس، ووضع التوقعات المستقبلية للمجالات الصناعية».

لافتاً إلى أن «أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر من الأسواق النامية لخدمات القياس العالمية في ظل مواجهة النمو المتسارع للتحديات التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن نظم تقييم المطابقة الإقليمية تعتبر عناصر مهمة في تدويل أنشطة المترولوجيا في دول مجلس التعاون ، في جميع أنواع الصناعات المختلفة، في ظل ارتفاع الطلب المتزايد على خدمات القياس بشكل كبير خلال العقد الماضي».

وأوضح أن «التوجه لعقد المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا، أتى استجابة لمتطلبات القياس المتزايدة في الأسواق اليوم، وثمرة جهود مشتركة بين الحكومات والمؤسسات التقنية، سعياً لإنجاز الأهداف المشتركة في مجالات أنشطة المترولوجيا في الأسواق الخليجية والدولية».

ولخص العقيل أبرز أهداف المنتدى في تبادل الأفكار حول أفضل السبل لزيادة الوعي على المستوى الصناعي والمستوى العام، للامتثال للقياسات الصناعية، وتقديم لمحة تقييمية لمتطلبات الصناعات والمؤسسات الخليجية للخدمات في مجال المترولوجيا، إضافة إلى تبادل الأفكار حول جذب أنشطة ومجالات جديدة بالمترولوجيا، والممارسات الدولية لتعزيز البنية التحتية للقياس



كأحد عناصر تطوير الجودة في الدول الأعضاء، وإبراز دور معاهد ومختبرات المترولوجيا الوطنية. كما أن المنتدى يهدف إلى استعراض تجارب الدول الأعضاء في دعم أنشطة المترولوجيا والمختبرات المحلية، ومناقشة سبل التعاون مع المختبرات العالمية، والحصول على توصيات قابلة للتفعيل والتنفيذ من الخبراء الحضور للمنتدى لدعم أنشطة المترولوجيا بدول مجلس التعاون.

ونوه سعادته بأن المنتدى سيناقش محاور متنوعة، أبرزها التوعية بأهمية المترولوجيا بمستوياتها العلمية والصناعية والقانونية، وخصوصاً في مجالات الطاقة، الصحة، والغذاء، واستعراض تجارب دول المجلس في هذا المجال، والتعاون مع المؤسسات الدولية، بهدف تطوير ودعم دور المترولوجيا، والتواصل بين الجهات المعنية في دول مجلس التعاون في مجال المترولوجيا، والبيئة المعرفية والإجرائية بدول المجلس، وتشمل الأطر القانونية والبحوث والتطبيقات.

وأعرب العقيل عن أمله أن يخرج المنتدى بتوصيات من شأنها أن تساعد على وضع خطط إقليمية لتطوير قطاع المترولوجيا، وترسيخ أهميته في بناء المجتمعات المتقدمة، ووضع التشريعات وتحديث الأنظمة الفنية المتعارف عليها دولياً ونشرها في بلدان الخليج العربي.

ثم كانت كلمة الأستاذ نبيل أمين ملّا، الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي شكر فيها «جويك» على مبادرتها المميزة، في ظل الحاجة الفعلية للقياس والمعايرة، وأشار إلى أن (المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا) يأتي لتسليط الضوء على أهمية المترولوجيا في الأنشطة الاقتصادية كافة، وفي مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وإبراز دور هذا النشاط في مناحي الحياة كافة، والذي يقف وراءه عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، ويدعم هذا النشاط التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينعم به المجتمع حالياً، فمعظم الأبحاث والدراسات تصدر عن مراكز البحث في مختبرات القياس الوطنية الرائدة، ومعظم الفائزين في جوائز «نوبل» في العلوم والفيزياء أتوا من مختبرات القياس، وأكثر الأبحاث والدراسات تصدر عن مختبرات القياس».

وأكد بأن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أولت منذ إنشائها أهمية قصوى لأنشطة المترولوجيا كأحد الركائز الداعمة للاقتصاد الوطني في الدول الأعضاء في هيئة التقييس، وعنصر مهم للبنية التحتية للجودة، وقد قامت الهيئة بعدة أنشطة لدعم المترولوجيا في دول مجلس التعاون، وذلك من خلال محورين رئيسيين، أولهما: تحديث التشريعات المترولوجية والعمل على انسجامها مع الممارسات الدولية. والثاني: تعزيز القدرات الفنية المترولوجية وصولاً بها للاعتراف الدولي. مشيراً إلى أنه «على صعيد التشريعات المترولوجية، قامت الهيئة بإصدار واعتماد نظام (قانون) القياس الموحد للدول الأعضاء في هيئة التقييس، بحيث يتوافق مع التشريعات الدولية ويلبي حاجات الدول الأعضاء».

وأشار إلى أن «الهيئة أصدرت الأدلة التفسيرية لهذا النظام، بحيث تسهل هذه الأدلة على الدول الأعضاء التي اعتمدت هذا النظام (القانون) تطبيق أحكامه وطنياً بسهولة ويسر»، معتبراً أن وجود نظام قياس موحد للدول الأعضاء في الهيئة يسهل إزالة العوائق الفنية، كما يسهل التجارة البينية بينها من جهة وبين دول العالم من جهة أخرى، إضافة إلى حماية

صحة وسلامة المجتمع، مما ينعكس بشكل إيجابي على رفاهية ومستوى المعيشة.

وأعلن ملّا أنه على صعيد تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء، فقد تم إنشاء التجمع الخليجي للمترولوجيا (GULFMET) بهدف رفع كفاءة مختبرات القياس الوطنية، والوصول بقدرات القياس والمعايرة لديها إلى الاعتراف الدولي. وللوصول إلى ذلك كان لا بد من الاعتراف الدولي بالتجمع الخليجي للمترولوجيا، وعليه فإن هنالك شروطاً دولية للاعتراف بأي تجمع إقليمي للمترولوجيا. مشيراً إلى أن «التجمع الخليجي للمترولوجيا منذ تأسيسه في أكتوبر 2010م عمل على وضع استراتيجية وخارطة طريق للوفاء بهذه الشروط، والحمد لله فقد وافقت اللجنة الدولية للأوزان والمقاييس (CIPM) في اجتماعها الذي عُقد في باريس خلال الفترة 15 - 16 أكتوبر 2015م على منح التجمع الخليجي الاعتراف الدولي كهيئة إقليمية للمترولوجيا» .

وختم ملا كلمته بالتأكيد على أن «أنشطة المترولوجيا تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني والتقدم العلمي، ورفع مستوى جودة المنتجات الصناعية، والمحافظة على صحة وسلامة أفراد المجتمع، إضافة إلى حماية البيئة، كما تدعم اقتصاديات الدول الأعضاء، مؤكداً أن المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا من شأنه أن يكون انطلاقة كبيرة للإعلان عن هذا الاعتراف الدولي، وسيكون هناك تنسيق كبير بيننا وبين «جويك» والدول الأعضاء، وخصوصاً وزارة البيئة القطرية، وسنتابع معهم التوصيات بدقة وستجد طريقها للتطبيق خلال الفترة المقبلة 2016 - 2017».

من جهته أشار الدكتور محمد بن سيف الكواري، وكيل الوزارة المساعد لشؤون المختبرات والتقييس في وزارة البيئة القطرية، إلى أن «المترولوجيا هو علم القياس، وهو العلم الذي يتضمن مجموعة من العمليات اللازمة لضمان الدقة المطلوبة في القياس، وتكمن أهمية هذا العلم في الحاجة الملحة لتوحيد النظام القياسي العالمي، ورفع جودة المنتجات وحماية المستهلك والبيئة، إضافة إلى المساهمة في تسهيل حركة التجارة وإزالة العقبات الغير مبررة أمامها، وبالتالي فإن حياتنا اليومية مملوءة بأنواع عدة من القياسات، بل أصبحت حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والبيئية مرتبطة بأجهزة قياس مختلفة».

ولفت إلى أن «علم القياس (أو المترولوجيا) هو علم شامل يدخل في جميع العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، ولتطبيقاتها تأثير بالغ ومهم على جميع النشاطات البشرية، حيث إن عدم إجراء القياسات الدقيقة عن قصد أو عن غير قصد يؤدي إلى نتائج سلبية جداً على كل المستويات».

وختم الكواري بالتقدم «بالشكر والتقدير والعرفان لسعادة المهندس أحمد بن عامر الحميدي وزير البيئة لرعايته هذا الحدث المهم، كما أشاد بالجهود المباركة الذي تبذلها «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» في احتضان المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا، والإعداد والتنظيم الممتاز لهذا المنتدى.

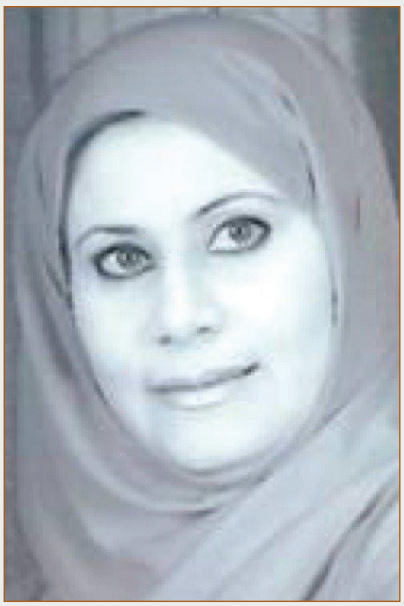
ثم دشن العقيل وملاّ والكواري الموقع الإلكتروني الخاص بالمنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا: http://gmf.goic.org.qa/Default.aspx

شارك في المؤتمر كل من ممثل وزارة البيئة سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري الوكيل المساعد لشؤون المختبرات والتقييس، ومعالي الأستاذ نبيل أمين ملّا، الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

سمات القائد الفعّال *

القادة يصنعون ولا يولدون: إنهم يصنعون من خلال الجهد الشاق ،إنه الثمن المترتب علينا جميعا دفعه من أجل تحقيق أي هدف يستحق العناء .

(فينس لومباردي)



إعداد : الأستاذة نجاة بنت علي شويطر
مديرة مركز الاتصالات والخدمات بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي سابقاً
مملكة البحرين

في علم البرمجة اللغوية العصبية هناك افتراض بالغ الأهمية يقول: (إذا ما حقق شخص ما شيئا ما، فإن أي شخص آخر يستطيع تحقيق هذا الأمر، إذا ما التزم بفعل الشيء الصحيح، وتعلم كيف يفعلها)، بيد أن هناك قواعد تحكم هذا الأمر، أولها أن تتوفر لدى هذا المرء الرغبة أولاً كي يفعل هذا الأمر، أي أن تكون بداخله رغبة جياشة عارمة كي يصبح قائداً، ثم بعد ذلك يسأل نفسه سؤالاً هاماً: (كيف أصبح قائداً؟). يقرأ كتبا تتحدث عن صفات ومهارات القادة، يحاكي القادة ويخالطهم ويتعلم منهم، ويتعرف على أنماط القادة وأساليبهم المتمثلة في التالي:

1. **الرئيس:** شخص يقود جمعاً من البشر يؤمن بقدرته وعقليته، الردع والعقاب أحد أساليب قيادته، شرس جداً يرى أنه دائماً على صواب، ويذكر أتباعه دائماً أنه الرئيس وأن طاعته واجبة.
2. **الرئيس الفاعل:** شخص عملي جداً، لا يثق إلا في نفسه ،لا يثق في موظفيه، لا يفوض أحدا، لذلك هو مشغول جداً ومتذمر، لكنه شخص مجتهد جداً، واسع المعرفة والخبرة.
3. **المدير:** رجل يؤمن بدستور ولوائح الشركة، يبدأ عمله بوضع الخطة، وينتهي عند التنفيذ، مروراً بإعطاء الأوامر والمتابعة والإشراف. لا مانع عنده في إفناء عمره الوظيفي في متابعة التفاصيل، إنه المدير الذي يهتم بالقرارات أكثر من النتائج!!!
4. **القائد:** رجل مبدع ، تستطيع أن تقارن بسهولة حالة العمل قبل مقدمه وحالتها بعد مقدمه ،ماهر في وضع الخطط والرؤية وتنفيذها، متميز في إذكاء روح الحماسة والتحفيز في موظفيه وزملائه، يتواصل مع الآخرين بشكل مبهر، مرن تجاه المشكلات، يهتم بالجانب الإنساني، لذلك يحبه الجميع، ويحبون العمل معه مهما كان مرهقاً أو كبيراً.

هل للقائد صفات معينة يجب أن يتصف بها؟

اختلف علماء الإدارة فيما بينهم ، فهناك من قال: إن هناك صفات محددة للقائد ومنهم من قال لا توجد صفات محددة



للقائد، فالقادة يختلفون في صفاتهم وسماتهم والدليل أن منهم الهادئ الرصين، ومنهم الثوري الشديد، ومنهم الفصيح البليغ، وهناك الصامت الذي يأخذ قراراته في صمت وهدوء، ومنهم القائد المبتسم الاجتماعي، ومنهم الصارم المتجهم.

وفي الحقيقة أن الأمر جدلي ولكل مختص رأي، والحد الأدنى المتفق عليه أن هناك صفات وسمات يجب توفرها في الشخصية القيادية متمثلة في:

التخطيط:

تؤكد الأبحاث أن القائد يمضي 80% من وقته في التخطيط ،و20% في التنفيذ ولا يترك شيئا للصدفة.

التنظيم:

يعمل القائد في محيط يمتاز بالتنظيم بدءاً من وقته وأهدافه وأولوياته، وانتهاءً بمكتبه وأوراقه.

اتخاذ القرار:

القيادة هي فن اتخاذ القرار ، القائد يصنع الحدث ولا ينتظر ما يحدث .

الذكاء الاجتماعي:

ماهر في علاقته مع الآخرين، يعرف كيف يكون متحدثا جيدا، ومستمعا جيدا، ومحاورا رائعا.

التفويض:

يعرف كيف يفوض، ومتى يفوض ، ويعطي المهام للأشخاص القادرين على إنجازها.

يمتلك رؤية ثاقبة:

يرى ما لا يراه الآخرون ،يتقبل النقد الموجه لأفكاره، يضع الأفكار والخطط الإبداعية الجديدة، ويغرس في الآخرين الحماس لهذه الأفكار والخطط.

التحفيز:

مؤمن بقوة التحفيز في استنفار قدرات أتباعه ،وقادر على بث روح الحماس والتحفيز في نفوسهم.

الثقافة:

غزير المعرفة والعلم، يطور من نفسه، ويرتقي بقدراته ،من خلال القراءة والدورات والندوات.

الالتزام بالخطط :

ملتزم بتنفيذ جميع ما يضعه من خطط للنهاية بلا يأس واستسلام، يعرف أن الوصول للهدف يحتاج للجهد والوقت.

الالتزام الأخلاقي:

تعتبر هذه الصفة أهم وأقوي خصائص القائد الناجح، لا سيما في الأخلاق الإسلامية، فالقائد لا يمكنه تحقيق مكاسب دنيوية وسريعة على حساب مبادئه ومعتقداته وقيمه.

كما أن الآخرين يشعرون بالأمان في تعاملهم مع الشخصية الملتزمة خلقياً.

الذكاء العقلي:

لا يشترط في القائد أن يكون عبقرياً، لكن يجب أن يتمتع بذكاء فوق المتوسط، يؤهله للتعامل مع المعلومات المختلفة، والمشكلات الطارئة، والمواقف الصعبة.

هذه صفات وسمات الشخصية القيادية، مع التأكيد على أن الأمر أعمق من مجرد صفات محدودة، ولكنها الأهم للشخصية القيادية، وأنه لن يكون القائد فعالاً وبارزاً مالم تتوفر فيه.

إضاءة: «عندما يجلس الإنسان الصغير على الكرسي الكبير، فإنه يحس بالفراغ الشاسع، ويحاول أن يملأه بالحركات المدروسة، والإيماءات المصطنعة والعبارات المطاطة الغامضة. وينتابه هلع شديد من أن يرتكب أي خطأ يؤدي إلى إبعاده عن الكرسي، فهو يفكر ألف مرة، ويتردد ألف مرة قبل أن يتخذ أبسط القرارات، يسْلم الإنسان الصغير من الخطأ ويتوقف العمل، ويظل الكرسي ثابتاً، ويظل الإنسان الصغير صغيراً. والإنسان الصغير يختفي ويحتجب عن الناس وراء المعاملات المعطلة، ويتعامل مع الدنيا بأسرها عن طريق التسلسل الإداري» د. غازي القصيبي، رحمه الله.

---

* المقال مقتبس من كتاب «سحر القيادة»للدكتور إبراهيم الفقي رحمه الله،الكاتب والمحاضر في مجال التنمية البشرية.

انطلاق أعمال الحلقة التدريبية لمسؤولي بيوت الشباب بدول مجلس التعاون

انطلقت أعمال حلقة عمل مسؤولي بيوت الشباب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تستضيفها وزارة الشؤون الرياضية ممثلة في اللجنة العمانية لبيوت الشباب، في الحفل الذي رعاه سعادة المهندس خلفان بن صالح الناعبي مستشار بوزارة الشؤون الرياضية، بحضور صالحة موسى آل علي مستشارة قطاع شؤون الإنسان والبيئة وإدارة الشباب بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون، ورؤساء وممثلي الوفود الخليجية من السعودية والكويت وقطر والإمارات إلى جانب السلطنة.

في بداية انطلاق أعمال اللقاء ألقى محمد بن ساعد المنوري مدير عام التخطيط والمشاريع بوزارة الشؤون الرياضية رئيس اللجنة العمانية لبيوت الشباب كلمة أكد فيها على أهمية هذا اللقاء لتطوير وتحسين وظائف بيوت الشباب وقال: إن اللقاء يهدف إلى إبراز حركة بيوت الشباب بدول المجلس والتعريف بها إلى جانب تطوير أداء القائمين عليها والعناية والاهتمام بالسياحة الشبابية بدول مجلس التعاون، ويعتبر فرصةً جيدةً ومناسبةً لتبادل الآراء والأفكار بين المشاركين لأجل تطوير عمل هذه المؤسسات الشبابية وخصوصًا في مجال قيامها بتنظيم واستضافة الأحداث الرياضية المناسبة، باعتبارها واحدة من أهم آليات الترويج لبيوت الشباب وجذب الشباب إليها على مستوى الأفراد للإقامة بها تشجيعا للسياحة الداخلية، بجانب جذب الأندية الرياضية الحاضنة لأعداد كبيرة من الشباب وخصوصا أعضاء الفرق الرياضية والشبابية للإقامة فيها أثناء المشاركة في أنشطة الوزارة والاتحادات الرياضية في المدن التي توجد بها هذه الأماكن المهيأة.

وأشار إلى أن استضافة السلطنة للقاء يأتي من ضمن أجندة لجنة بيوت الشباب الخليجية وبإشراف من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مضيفًا: إن لقاء مسؤولي بيوت الشباب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر الحدث الأول الذي تستضيف اللجنة العمانية لبيوت الشباب على مستوى دول المجلس منذ إنشائها نظرًا لحداثة تكوين هذه اللجنة، والتي عملت بجد ومثابرة على القيام بالواجبات والمسؤوليات التي أناط بها قرار تشكيلها وذلك بدعم من وزارة الشؤون الرياضية التي نكن لها كل التقدير على مساندتها للجنة العمانية لبيوت الشباب ماديًا ومعنويًا وبما يسهل الانتهاء من وضع نظامها الأساسي، والذي هو حاليًا في طور الاعتماد من قبل جهات الاختصاص وتمكينها من رفع تصور مفصل وطموح لتطوير بيوت الشباب التي تقع تحت مسؤوليتها، وعلى وجه الخصوص بيت الشباب بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية وبيت الشباب في ولاية نزوى بمحافظة الداخلية.

رفع المستويات

وأضاف المنوري: إن اللجنة ستباشر متابعة تنفيذ الخطة التطويرية لهذين البيتين فور اعتماد ذلك التصور، كما تقوم اللجنة حاليا بإجراء دراسة تطويرية لرفع مستوى بيت الشباب بمسقط (المعروف حاليًا بمركز المنتخبات الوطنية) بمجمع السلطان قابوس الرياضي بمحافظة مسقط، مؤكدًا أن اللقاء يقوم على عدة مرتكزات أهمها الوقوف على الأسس الحديثة لإدارة الأحداث الرياضية والشبابية والاطلاع على التجارب المختلفة في مجال تنفيذ الأنشطة وتحليلها وتفعيلها، وفي ختام كلمته تمنى بأن يحقق اللقاء الغاية المنشودة والأهداف المأمولة.

الأسس الإجرائية

بعدها انطلقت أولى الجلسات التدريبية بورقة





(الأسس الإجرائية الحديثة في إدارة وتنفيذ الأحداث) قدمها الدكتور سليمان البلوشي تناول فيها عدة محاور ركزت على التخطيط العام وتخطيط أعمال وتكوين فرق العمل والتمويل ومصادر الدخل ووضع البرامج حيث أوضح في بداية الجلسة أن إجراءات التخطيط هي أحد أهم عناصر نجاح الحدث، فكلما كانت الخطة سليمة وصلبة كانت رحلة النجاح للحدث أكثر سلاسة. ولا بد من ذكر أن التخطيط عملية مستمرة، ويجب أن تكون خطة الحدث مرنة ويمكن أن تكيف بسهولة، مضيفا إن مفهوم الحدث عادة ما يستند على الأحداث الناجحة وعلى مفهوم قوي وأغراض صريحة، حيث إن الأحداث الناجحة لا بد وأن تنشأ عن عدد وافر من الأسباب، فعلى سبيل المثال أن تكون هناك فكرة تأتي من حاجة أو رغبة. ومن الأمثلة على ذلك: تسليط الضوء على نشاط ثقافي، فني، رياضي، أو تحسين صورة منطقة بعينها أو تشجيع فئة معينة من المجتمع (العائلات) للحضور لقضاء وقت في مكان بعينه أو إطلاق مشروع، وأمثلة أخرى، طارحا على ذلك مجموعة من الصور الناجحة موضحا أنه مهما كان الدافع لإقامة حدث ما، علينا أن ننظر بعين الاعتبار لعدة أسئلة، أهمها: هل الحدث فريد وجديد من نوعه، أم أنه أقيم مسبقا؟ وهل هناك طلب لمثل هذا الحدث؟ وهل هناك فجوة في (السوق) ويمكن لهذا الحدث أن يغطيها؟ وهل سيحظى الحدث بدعم (حكومي، أهلي، قطاع خاص)؟ وهل يمكن إقامة الحدث من ناحية تكلفته المالية؟ وهل هو حدث لوقت واحد، أم أنه سيستمر مستقبلا وأن ينمو؟ وهل له إرث ومنافع واضحة بعد نهاية الحدث؟

وأشار إلى أن على المخطط أن يربط أي حدث برؤية ومهمة (غرض) محددتين وتتناغمان فيما بينهما، لأن ذلك سيجعل الحدث قادرًا على التواصل بشكل أكثر وضوحا مع الآخرين، وبالتالي توفير التركيز والتوجيه لجميع المعنيين بمن فيهم (الممولون المحتملون)، موضحا أن الرؤية يجب أن تكون مختصرة وتصف الخط العريض للحدث للمدى الطويل، وأن تكون المهمة واضحة التفاصيل وتحقق الرؤية، ضاربا على ذلك مثال مدينة المصنعة حيث أوضح أن الرؤية هي أن تصبح ولاية المصنعة من أهم وجهات الموروث الثقافي الشعبي في منطقة الخليج العربي في عام 2016م، أما المهمة فهي تقديم مجموعة من الأحداث المتعلقة بالموروث والثقافة الشعبية، القابلة للاستمرار لجذب الزوار للمصنعة، لتعزيز موقع المصنعة محليا وإقليميا في هذا الجانب، ولتعزيز البنية الثقافية الشعبية، ولتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية في ولاية المصنعة وجميع أنحاء محافظة جنوب الباطنة في سلطنة عمان، مستدلاً على ذلك بناء المدينة الرياضية وبمكملاتها الفندقية لاستضافة البطولة الشاطئية حيث إن إرثها ومردودها استمر حتى بعد نهاية الحدث الرياضي الآسيوي.

تحديد الأهداف

وأضاف: إن على المخطط وضع وتحديد أهداف الحدث بدقة لأنها تساعد على تحقيق رؤية ومهمة الحدث، لذلك يجب أن تتصف أهداف الحدث بالصفات التالية: أن تكون محددة (Specific). إذا كنت ترغب في استهداف زوار للحدث، عليك أن توضح المناطق التي تستهدفها وكذلك العدد المستهدف للحضور، وأيضًا أن تكون قابلة للقياس ويمكن تحقيقها بحيث لا تكون خيالية لا تتوافق مع الإمكانيات الموجودة ومتصلة بالحدث ومحددة بزمن معين، كما يجب أن تخضع الخطة للتحليل باستخدام تحليل سوات يشمل (القوة والضعف والفرص والمخاطر) وعند إجراء التحليل، لا بد من النظر في إدارة الحدث (الخبرة التي تمتلكها المؤسسة، عدد الموظفين وخبراتهم، الهيكل التنظيمي، توفر الموارد المالية الكافية..الخ) والشركاء (نوعية الدعم الذي قد يقدمونه للحدث) والمناخ العام (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي) والتصورات المستقبلية للتطوير والنمو

للحدث وعوامل أخرى (كالمنافسة من آخرين، التكنولوجيا، التشريعات، البيئة).

رفع نسبة النجاح

وأشار الدكتور سليمان البلوشي إلى أن على المنظم إقرار وقت الحدث ومكان إقامته حيث إن الوقت عنصر مهم للغاية فعندما يستطيع المنظم الوصول لقرار وقت الحدث ومكان إقامته قبل كتابة خطة العمل فهو بذلك قد رفع من نسبة نجاح الحدث بنسبة كبيرة، حيث أن كل ذلك سيؤثر في عمليات التخطيط والتنفيذ للحدث. تحديد وقت ومكان الحدث لابد وأن يتم بالتشاور مع الشركاء والمعنيين بالحدث، كما أن على المنظم أن يفكر في النقاط التالية بطريقة منطقية ودون مبالغة: وهي حجم الحدث والموارد البشرية والمالية والوقت المتبقي للترويج للحدث، كما يجب تحديد مكان الحدث وفق معايير، من أهمها: تاريخ وإرث الحدث، تاريخ وسمعة مكان الحدث، الموقع، الموازنة، اشتراطات العقد، المشاهدين، الخدمات والموارد، النقل والمواقف، البنية الأساسية، التعليمات، تنظيف الموقع، وعليه أن يضع برنامجًا زمنيًا لذلك، وقد شهدت الجلسة تفاعلاً ومناقشات من المشاركين أثرت المعلومات بمزيد من الخبرات.

تطوير

وعقب حفل الافتتاح أكد سعادة المهندس خلفان بن صالح الناعبي مستشار وزارة الشؤون الرياضية على أهمية اللقاءات الخليجية لتبادل الخبرات والتجارب. وقال: بداية نرحب بمشاركة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا شك أن إقامة مثل هذه اللقاءات توفر الأرضية المناسبة لتبادل الخبرات في مجال قطاع الشباب وإدارة وتطوير بيوت الشباب وتبادل التجارب في مجال تنفيذ الفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية بهذه البيوت، إلى جانب الاستفادة من جلسات العمل الخاصة بتخطيط وتنفيذ وإدارة الفعاليات بكافة مستوياتها وما توفره من فرصة للمناقشة والحوار مما سينعكس إيجابًا على تحسين جودة البرامج وتطوير بيوت الشباب، وبالتالي التعرف على آليات العمل التي تؤدي إلى نسبة نجاح عالية.

وأضاف: إن اللقاء سيتضمن كذلك بعض الزيارات لعدد من المعالم الثقافية والسياحية والرياضية والاطلاع على بعض نماذج بيوت الشباب التي عملت وزارة الشؤون الرياضية بتأهيلها وتطويرها لاستقطاب العديد من الفعاليات التي تتعلق بالشباب، وبالتالي شغل أوقات فراغهم بالمفيد خلال فترات مختلفة من العام، ووجود بيوت الشباب في دول مجلس التعاون سيمكن الشباب من زيارة البلدان الخليجية وبالتالي التعرف على أهم معالمها السياحية والثقافية، ويشجع على تبادل الزيارات بين شباب دول مجلس التعاون ، والسلطنة قامت حتى الآن بتجهيز موقعين من بيوت الشباب في نزوى وفي محافظة مسقط وهناك خطة وتوجه لنشر بيوت الشباب في مختلف محافظات السلطنة من خلال تأهيل سكن المجمعات الرياضية لتكون الحاضنة الرئيسة، كونها المكان الملائم لاحتضان مختلف الفعاليات والأنشطة الرياضية والشبابية.

الترويج السياحي

وفي هذا الجانب أكدت صالحة موسى آل علي، مستشارة قطاع شؤون الإنسان والبيئة وإدارة الشباب بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون، أن تطوير بيوت الشباب مهم لتعزيز السياحة الخليجية حيث أن بيوت الشباب تقلل من المصاريف المالية على الشباب كما توفر فرصا للاستفادة من البرامج الثقافية والاجتماعية والتسهيلات الموجودة بها، وبالتالي فإن بيوت الشباب تسهم في الترويج السياحي للشباب الخليجي، موضحة أن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون تقوم بالتنسيق بين دول المجلس لإيجاد الترابط واللقاءات بين شباب الخليج واليت نعتبرها الأكثر فاعلية، وتوفر الكثير من الفرص لتبادل الخبرات والتجارب الرائدة والناجحة بين أبناء دول المجلس. وأشادت بحسن التنظيم والإعداد لهذا اللقاء وقالت:





نشكر سلطنة عمان على هذه الاستضافة الرائعة التي أكدت حسن التنظيم وروعة الاستقبال والاستضافة، مؤكدة أن وجود الجلسات العملية من اللقاء سيسهم في تعزيز المعارف والخبرات والمهارات لتحسين وتطوير وإدارة بيوت الشباب بشكل احترافي.

تعزيز الأداء

وأكد هلال بن عبدالله المعمري، مدير دائرة الهيئات النوعية رئيس وفد السلطنة، على أهمية استضافة السلطنة للحلقة التدريبية لمسئولي بيوت الشباب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها الرائد في توفير تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة إلى جانب دورها في تعزيز التعارف والتعاون بين مسؤولي بيوت الشباب بدول المجلس، للنهوض بحركة بيوت الشباب بدول مجلس التعاون وأنشطتها وبرامجها المشتركة. وأضاف: إن ما يميز هذا اللقاء وجود جلسات تدريبية مهمة يمكنها أن تسهم في تعزيز وتحسين أداء بيوت الشباب وتطوير معرفة وأداء القائمين عليها، مؤكدًا أن وجود بيوت الشباب في دول الخليج العربية سيعزز من السياحة البينية بين الشباب الخليجي، ومنها يستطيع الشاب التعرف على المعالم التاريخية والحضارية والثقافية والفكرية التي تتميز بها كل دولة من دول المجلس.

صحيفة عمان العمانية 2 نوفمبر 2015

العلاقات الخليجية- الهندية بين الحاضر والمستقبل

سعت الهند، في طريقها لتكون قوة عالمية خلال الأعوام الماضية، إلى بناء تحالفات جديدة وإحياء الصداقات القديمة، وتحديدًا مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات التأثير الفعال بالمنطقة والعالم. تلاقى ذلك مع رغبة دول الخليج في تعظيم دورها الإقليمي والدولي، وهو ما تجلى من خلال بروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية الخليجية حيث اتجهت إلى تنويع علاقاتها مع القوى الدولية كروسيا والهند والصين.

من هذا المنطلق تطورت العلاقات الخليجية الهندية خلال السنوات الأخيرة، وهي علاقات قوية أصلاً حيث مثلت الطاقة والتجارة الأساس الذي بُنيت عليه العلاقات بينهما في الماضي. ولم تكن للهند علاقات أمنية قوية مع الخليج حتى وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت بمثابة الشرارة لإعادة النظر في العلاقات الأمنية للهند مع دول المنطقة، ونتيجة للمخاوف الناشئة تم منح الهند صفة «شريك حوار Dialogue Partner» من قبل دول مجلس التعاون في أكتوبر 2003، وهي بذلك تعد ثالث دولة بعد الولايات المتحدة واليابان تتمتع بهذه الصفة. وقد أدى تطابق المصالح إلى توطيد العلاقات الأمنية الهندية - الخليجية خلال العقد الماضي، حيث بدا واضحًا تحسن الروابط الدفاعية للهند مع دول المنطقة، لتشمل أبعادًا جديدة مثل: مكافحة الإرهاب، والقرصنة البحرية.

لا يمكننا فهم العلاقات الخليجية الهندية إلا بملاحظة عدد من المحددات الحاكمة لتلك العلاقة، وأول هذه المحددات يتمثل في الاحتياج الاستراتيجي، الذي ينبع بالأساس من كم المصالح المتبادلة والتي يرغب الطرفان في الحفاظ عليها، فعلى الجانب الهندي تبرز أهمية نفط الخليج، حيث تستورد الهند حوالي 80% من احتياجاتها النفطية، نصفها يأتي من دول الخليج. وعلى الجانب الآخر، يمكن الحديث عن الأهمية النسبية للهند بالنسبة لدول مجلس التعاون في حجم التجارة المتبادلة، وتعد دول مجلس التعاون

أكبر شريك تجاري للهند حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما 120 مليار دولار، وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الشراكة الهندية الخليجية من حيث إجمالي الواردات الهندية إليها، وتتصدر قطر قائمةالشراكة الهندية الخليجية من حيث تصدير الغاز الطبيعي والمسال، وتعد الهند سوقًا استهلاكيًا ضخمًا للمنتجات الخليجية وخاصة النفط والبتروكيماويات والأسمدة.

يضاف إلى ذلك العمالة الهندية الموجودة حاليًا في دول مجلس التعاون ، والتي يصل عددها إلى 6 ملايين عامل تقريبًا، ارتفعت تحويلاتهم النقدية عام 2013 لتصل إلى 24,93 مليار دولار، مقابل 16,43 مليار عام 2011م. وعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها كل طرف للآخر في تلك العلاقة فإنّ هناك بعض السلبيات التي شابت العلاقات بين دول مجلس التعاون والهند خلال مطلع التسعينيات، مثل موقف الهند في حرب الخليج الثانية الذي كان غامضًا إزاء الغزو العراقي للكويت، وموقف دول مجلس التعاون المنحاز لباكستان في قضية كشمير.

كما أن هناك العديد من العوائق التي تواجه تطور العلاقات الخليجية - الهندية، وهي عوائق سياسية - اجتماعية بالأساس، يمكن تلخيص أبرزها في: التوترات والحروب الهندية - الباكستانية، والتوترات الطائفية الهندوسية - الإسلامية، واشتعال التوترات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج العربي لأي سبب مما يؤدي إلى التأثير سلبيًا في حركة العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون، وإلى تحميل هذه العلاقات بنفقات نقل وتأمين أعلى كثيراً من الأوقات العادية -هذا العائق لا يخص الهند وحدها بصورة خاصة بل يؤثر في العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عموماً-، وهناك أيضًا المخاطر المتعلقة بالهوية الحضارية والثقافية للبلدان العربية في الخليج العربي والتي تتعرض لتهديدات جدية في ظل كثافة أعداد العاملين الهنود فيها، مما يستوجب تقليص الاعتماد على هذه العمالة رغم رخص أجورها، وذلك حفاظًا على اللغة العربية والهوية الاجتماعية والثقافية ومنظومة العادات والتقاليد المرتبطة بهما.

لكن بين الطرفين مصالح وتحديات مشتركة تجبرهما على تجاوز هذه العوائق، فتعزيز الهند لنفوذها في الخليج يمكن أن يزودها بأمن إضافي في مجال الطاقة، ويفتح أمامها بوابة دبلوماسية أوسع إزاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وليس أمام الهند من خيار بديل لذلك، حيث إن أي انقطاع لإمدادات النفط من الخليج سيسبب عواقب كارثية على الاقتصاد الهندي. ولدى الدول الخليجية بدورها حوافز قوية تدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الهند، فإلى جانب الحصول على الدعم السياسي الهندي لها في قضايا مهمة بالنسبة إليها، فإنها تحتاج أيضًا إلى بناء علاقة أمنية مع الدولة الهندية ووضع إطار للتعاون العسكري مع نيودلهي يمكن أن يكون واسع الأثر والمدى، ذلك أنه ينطوي على إمكانية التوسع من التبادل الروتيني للمعلومات الاستخباراتية، إلى القيام بتمارين بحرية مشتركة وإلى إبرام عقود كبيرة في مجال الدفاع. ويرى بعض المحللين السياسيين أن هذا التعاون لن يكون فقط إسهامًا كبيرًا في المعركة ضد الجماعات الإسلامية المقاتلة في منطقة الشرق الأوسط، بل سيوفر أيضًا لمنطقة الخليج توازناً فاعلاً ضد أي تهديد من إيران ذات القوة المتنامية، ويمكن للهند أن تلعب دور الوسيط والموازن في العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، فالهند تحتفظ بروابط طويلة مع طهران.

ولتعزيز العلاقات بين الجانبين فإننا بحاجة إلى تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي كشريك للهند. وينبغي ألا يقتصر ذلك على القضايا





التقليدية، بل ينبغي فتح حوار يستكشف مجالات جديدة في علاقات الطرفين، وفقا لمحورين: يدور الأول منهما حول سبل تفعيل ما هو قائم فعليًا من أشكال التعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، وهو ما قد يتطلب انضمام دول الخليج -حتى ولو كشركاء في الحوار- إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، والتي تضم في عضويتها الهند، كما تضم من الجانب الخليجي سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة. أما المحور الآخر فيدور حول السبل الملائمة لفتح آفاق تعاون أوسع بين الطرفين حول القضايا والتحديات الأمنية المطروحة على أجندة العلاقات الدولية.

صحيفة أخبار الخليج البحرينية 2 نوفمبر 2015

"كامكو»: أسواق الأسهم الخليجية أخفقت في استعادة عافيتها في أكتوبر

قالت شركة (كامكو) للاستثمار إن أسواق الأسهم الخليجية أخفقت في استعادة عافيتها خلال شهر أكتوبر الماضي رغم العوائد المرتفعة التي حققتها معظم أسواق الأسهم العالمية الكبرى.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أن مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية انخفضت في المنطقة بما فيها سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي شهد التراجع الأكبر خلال شهر أكتوبر تلاه سوق الأسهم السعودية وسوق دبي.

وذكرت أن مؤشر مؤسسة (مورغان ستانلي إنترناشيونال كابيتال) العالمي ارتفع بنسبة 7ر8 في المئة بنهاية الشهر بينما ارتفع مؤشر (ستاندرد آند بورز 500) بنسبة 8ر3 في المئة وسجلت مؤشرات أسواق الأسهم الألمانية والصينية أعلى عوائد شهرية بلغت نسبتها 12ر3 في المئة و 10ر8 في المئة على التوالي.

وأوضحت أن صدور مجموعة كبيرة من البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال في الأشهر الماضية دفع البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى تقديم المزيد من الدعم لتحفيز النشاط الاقتصادي.

وذكرت أن مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) قرر الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في التصريح الأخير الذي أدلت به لجنة السياسة النقدية، ورغم أن هذا الإجراء كان متوقعا لكنه يعد أوضح إشارة لاحتمالية رفع أسعار الفائدة في المستقبل القريب وتحديدا في شهر ديسمبر المقبل.

وعلى صعيد أسواق الأسهم الخليجية أفادت (كامكو) بأن أرباح الشركات استمرت في الارتفاع في معظم القطاعات غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي.

وبينت أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية تحركت في نطاق ضيق خلال شهر أكتوبر، ولم تشهد سوى تقلبات طفيفة لينهي المؤشر السعري تعاملات الشهر بارتفاع نسبته 0ر9 في المئة في حين سجل المؤشر الوزني انخفاضا بعد العوائد الإيجابية التي حققها في شهر سبتمبر.

ولفتت إلى أن مؤشر (كويت 15) تراجع للأسهم ذات الرسملة الكبيرة بنسبة 2ر1 في المئة خلال شهر أكتوبر المنصرم، حيث لم تتمكن مكونات المؤشر من الحفاظ على الزخم الإيجابي الملحوظ خلال الشهر السابق.

وقالت إن سهم (البنك التجاري الكويتي) كان من أكثر الأسهم المتراجعة خلال شهر

أكتوبر، حيث سجل انخفاضا بنسبة 13ر3 في المئة بعد ما حقق انخفاضا بنسبة 28ر1 في المئة في صافي ربحه في الربع الثالث من عام 2015 بسبب الانخفاض الحاد في مكاسبه من المحافظ الاستثمارية.

وذكرت أن سهم شركة (زين) جاء في المركز الثاني بوصفه أكثر الأسهم تراجعا في مؤشر (كويت 15) حيث سجل تراجعا بنسبة 5 في المئة بسبب استمرار انخفاض صافي ربحه عن فترة الربع الثالث من عام 2015 إضافة إلى فترة الأشهر التسعة الأولى من العام.

وأشارت إلى أن من ضمن الأسهم المرتفعة ذات الرسملة الكبيرة كان سهم (بنك بوبيان) بارتفاع بلغ نسبة 7ر41 في المئة وبنك برقان 2ر6 في المئة وبنك الكويت الوطني 1ر2 في المئة، ومازال موسم أرباح الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إيجابيا بشكل كبير حيث سجلت البنوك زيادة بنسبة 12ر5 في المئة في صافي ربحها.

وقالت (كامكو) إن نمو الأرباح عموما قابله انخفاض بمعدل 29ر2 في المئة سجلته شركتا الاتصالات (زين) و(أوريدو) الكويت أما عن النتائج التي سجلتها شركات القطاع العقاري فقد كانت إيجابية أيضا حيث سجلت أرباح القطاع نموا بنسبة 21 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015 مقارنة مع الأشهر التسعة الأولى من عام 2014.

وبينت أن هذا النمو تصدره مؤشر القطاع (العقاري) مسجلا مكاسب بنسبة 3 في المئة تلاه مؤشر قطاع (المواد الأساسية) وقطاع (السلع الاستهلاكية) اللذان سجلا عوائد بلغت 8ر1 في المئة و 6ر1 في المئة على التوالي إضافة إلى ذلك أنهى مؤشر قطاع (البنوك) تعاملات شهر أكتوبر مسجلا مكاسب إيجابية طفيفة بلغت 3ر0 في المئة.

وعن السعودية وبحسب التقرير، فقد استمرت معنويات المستثمرين السلبية بسبب انخفاض أسعار النفط في دفع المؤشر العام للسوق السعودي إلى الانخفاض خلال شهر أكتوبر ما أدى إلى تراجع المؤشر بنسبة 8ر3 في المئة للشهر الثالث على التوالي.

وأوضحت (كامكو) أن أداء سوق الأسهم السعودية كان الأسوأ في المنطقة لناحية انخفاض المؤشرات منذ بداية العام وحتى تاريخه والذي بلغت نسبته 14ر5 في المئة في نهاية شهر أكتوبر.

وذكرت أن نشاط التداول خلال شهر أكتوبر شهد ارتفاعا قويا إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 28ر1 في المئة لتصل إلى 4ر6 مليار سهم بالمقارنة مع 3ر6 في الشهر الماضي، وأظهر أداء القطاعات صورة متباينة خلال شهر أكتوبر إذ حققت مؤشرات القطاعات التي شهدت أكثر الانخفاضات حدة منذ بداية العام عوائد إيجابية.

وعن السوق الإماراتي وفق التقرير فقد شهد مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية أكبر تراجع شهري على مستوى أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر أكتوبر بعد المكاسب الطفيفة التي سجلها خلال الشهر الماضي، وهبط المؤشر بنسبة 4 في المئة خلال شهر أكتوبر كما لم تتمكن معظم المؤشرات ذات الرسملة الكبيرة من الارتفاع عن مستواها في الشهر الماضي.

وقالت إن مؤشر سوق دبي المالي حذا حذو مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية مسجلا تراجعا أقل بنسبة 5ر2 في المئة في شهر أكتوبر، حيث لم تفلح العوائد الإيجابية التي حققتها أسهم قطاع التأمين والخدمات في موازنة التراجع الذي سجلته الأسهم ذات الرسملة الكبيرة في قطاعي البنوك والخدمات المالية والعقارات.

وعن السوق القطري فقد شهدت بورصة قطر بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع اتجاها إيجابيا خلال شهر أكتوبر، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 2ر1 في المئة وساد الاتجاه الإيجابي في جميع قطاع السوق كما تبين من عوائد مؤشر





بورصة قطر العام البالغة 1ر1 في المئة.

وأشارت (كامكو) إلى أن المؤشر العام لبورصة البحرين شهد تراجعا للشهر الرابع على التوالي وسط انخفاض نشاط التداول في البورصة، حيث انخفض المؤشر بنسبة 2 في المئة ما أدى إلى تسجيل تراجع بنسبة 12ر4 في المئة منذ بداية العام وحتى تاريخه ليعد من أعلى معدلات التراجع المسجلة في أسواق الأسهم الخليجية.

وفي ما يخص السوق العماني أشار إلى أنه عقب شهرين متتالين من التراجع فقد شهد مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية أعلى نمو شهري بنسبة 2ر4 في المئة خلال شهر أكتوبر نتيجة للأداء القوي للقطاع المالي.

وكالة الأنباء الكويتية -كونا- 3 نوفمبر 2015 -

التمكين في سوق التأمين الخليجية

لا تزال سوق التأمين في المنطقة العربية صغيرة، وهي كذلك بالطبع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنها تسير بخطوات متسارعة ونمو متصاعد خليجيا، على الرغم من تراجع أسعار النفط بصورة كبيرة منذ عام ونصف العام تقريبا. ووفق كل الجهات المختصة ستحقق السوق التأمينية في الخليج نموا قويا للغاية بين عامي 2016 و2018. وعلى الرغم من أنه لم تحدد نسبة نمو تقريبية، إلا أنها بلا شك ستكون قوية، خصوصا أنها لن تكون على المستوى السابق نفسه، لأن الطلب يتضاعف في كل بلدان مجلس التعاون، والأنظمة والتشريعات الخاصة بقطاع التأمين، باتت جزءا محوريا في التشريعات الاقتصادية التي توضع أو تلك التي يتم تحديثها، حسبما يتطلب الحراك العام للسوق.

في غضون السنوات الثماني السابقة، حقق قطاع التأمين في الخليج ارتفاعا سنويا بلغ 16.8 في المائة، ووصلت قيمة الأقساط التأمينية 22.2 مليار دولار، وعلى الرغم من أن النمو كان كبيرا بالمعايير العامة، إلا أنه سيرتفع في السنوات القليلة المقبلة لأسباب عديدة، من بينها، ما يؤكده المختصون، بأن الثروة ستشهد نموا، الأمر الذي يستوجب ارتفاع الطلب في سوق التأمين، يضاف إلى ذلك، تنوع الخدمات التأمينية بما يتماشى مع الطلب، إضافة إلى ارتفاع حجم عمليات التأمين التي تجري على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية. فالنشاطات الاقتصادية المختلفة تتزايد في المنطقة، يضاف إليها ارتفاع مستويات الوعي المحلي الخليجي لأهمية التأمين على المستوى الشخصي.

إعلان

ومما لا شك فيه أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد أيضا تنامي أعداد شركات التأمين، والأقسام الخاصة بهذه الخدمات ضمن الشركات المالية نفسها، إضافة طبعا إلى نمو حراك إعادة التأمين بالنسبة للبوالص التأمينية الضخمة، وهذا أمر أيضا يصل بالقطاع إلى مستويات مرتفعة، وتزيد من أهميته كل دولة من دول المجلس. ووفق الأرقام الحديثة، فإن نسبة انتشار التأمين في منطقة الخليج تقل عن 2 في المائة. بالطبع هذه نسبة متدنية كثيرا فيما لو قورنت بمثيلاتها في البلدان المتقدمة (في الولايات المتحدة 7.3 في المائة، وفي بريطانيا 10.5 في المائة). لكن هذه الأخيرة نفسها مرت بمراحل مشابهة في تاريخها للمراحل التي تمر بها حاليا دول الخليج العربية في مجال التأمين. والتأمين كقطاع، يحتاج إلى عمليات تثقيف حقيقية (لا وهمية) لأفراد المجتمع، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسائل تبدو غير ملموسة.

ستكون نسبة نمو قطاع التأمين في الخليج

الأسرع في العالم، لكنها تتطلب اهتماما تشريعيا خاصا، للوصول إلى الحالة المستدامة لها. كما أن المنطقة تحتاج أيضا إلى مزيد من الكوادر والمختصين في سوق التأمين، ومواصلة تكريس ثقافة التأمين في المجتمعات بكل شرائحها، علما بأن النمو المتوقع سيتفاوت من بلد إلى آخر في مجلس التعاون، على أساس النمو الراهن. فعلى سبيل المثال بلغت النسبة في قطر أكثر من 20 في المائة، في حين وصلت في الكويت إلى 6.4 في المائة. وفي كل الأحوال، المؤشرات كلها تدل على أن الطفرة التأمينية الراهنة ستحقق ارتفاعا في النمو بمعدلات كبيرة في كل بلدان مجلس التعاون في السنوات المتبقية من العقد الراهن.

أمام هذه الحقائق والتوقعات، ستشتد المنافسة بين شركات التأمين المحلية والأجنبية، وهو أمر صحي، لأنها توفر الخدمات النوعية في النهاية للعملاء بصرف النظر عن طبيعة التأمين المستهدف. غير أن تمكين قطاع التأمين على نحو وطني خليجي متماسك على مدى السنوات المقبلة، سيوفر الأرضية المطلوبة لتوطين القطاع بصورة عملية مدروسة. إنها مسألة وقت، واكتساب مزيد من الخبرات.

صحيفة الاقتصادية السعودية16 نوفمبر، 2015

مدير عام صندوق النقد الدولي: دول الخليج مطالبة بتعديلات على الميزانيات

قالت السيدة كريستين لاجارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن دول مجلس التعاون تواجه تحدي انخفاض أسعار النفط في مركز قوة، فقد تمكنت بفضل سياساتها الرشيدة على مدار العقد الماضي من بناء الاحتياطيات المالية الوقائية التي تجنبها الحاجة إلى إجراء تصحيحات مفاجئة أو مركبة في السياسة المالية العامة، ومع ذلك نظرًا لتوقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة لعدّة سنوات.

جاء ذلك في بيان إثر اجتماع لها مع مسؤولين اقتصاديين كبار بدول الخليج العربية أمس في الدوحة، وأوضحت لاجارد أن جميع دول المجلس سوف تحتاج إلى تطبيق درجة من تصحيح أوضاع المالية العامة وإن كان حجم هذا التصحيح ودرجة الإلحاح في تطبيقه تختلف باختلاف دول المنطقة، وسوف يتعيّن وضع استراتيجيات مصممة بدقة لضبط أوضاع المالية العامة في أقرب فرصة ممكنة والتعريف بها حتى يتفهم الجمهور كيفية تنفيذ هذا التصحيح.

وأشارت إلى أن هذا التصحيح المالي سيتوقف تنفيذه على الوجه الأمثل على كل بلد على حدة وإن كانت العناصر الأساسية مشتركة في المعايير الدولية وإحكام السيطرة على النفقات الجارية ولا سيما على أجور القطاع العام وإجراء مراجعة للنفقات الرأسمالية، وستعمل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أطر المالية العامة على دعم جهود الضبط المالي.

وقالت مدير عام صندوق النقد الدولي: إن النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي تبدو في وضع جيّد يؤهلها لتجاوز انخفاض أسعار النفط المنخفضة وضعف النمو وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ومع ذلك وفي ظل تراجع العائدات النفطية فإن أوضاع التمويل الخارجي تتقلص وتزداد إصدارات سندات الدين الحكومي وسوف يتعيّن على البنوك المركزية في المنطقة توخي اليقظة المستمرّة من الضغوط في النظام المصرفي وتوفير السيولة للقطاع المالي عند الحاجة، ومن شأن السياسات





الاحترازية الكلية أن تكون عاملاً مساعدًا في معالجة أي ضغوط نظميّة قد يتعرّض لها النظام المالي.

وأكدت أنه ينبغي على الحكومات مواصلة اتخاذ الإجراءات لتحويل تركز النمو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع ترجيح دخول قرابة مليوني مواطن في قوى العمل في مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2020، .

صحيفة الراية القطرية 9 نوفمبر 2015

دول مجلس التعاون تسجل رقما قياسيا في حجم صادرات البتروكيماويات وصل إلى 67.2 مليون طن في العام الماضي

أظهر تقرير صدر عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» اليوم أن قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سجل رقما قياسيا في حجم الصادرات، وصل إلى 67.2 مليون طن في العام الماضي، محققا إيرادات من هذه الصادرات بقيمة 62 مليار دولار أمريكي.

وأفاد تقرير «حقائق وأرقام 2014» ـ الذي سيتم نشره ضمن فاعليات مؤتمر جيبكا السنوي العاشر الذي يعقد في دبي بارتفاع إيرادات القطاع في دول المجلس في العام الماضي مقارنة بالعام السابق، إذ بلغت 54.6 مليار دولار وأكثر من ضعف ما كان عليه منذ عشر سنوات.

ويقدم التقرير في نسخته الرابعة بيانات إحصائية شاملة حول أداء قطاع الصناعات الكيماوية، تشمل الطاقة الانتاجية والتوظيف والتجارة والإنفاق على البحث والتطوير.

وتبدأ فاعليات الدورة السنوية العاشرة لمنتدى جيبكا السنوي بكلمة لمعالي المهندس سهيل محمد المزروعي، وزير الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يلقي معالي المهندس عبداللطيف العثمان، محافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، الكلمة الرئيسة للمؤتمر.

وقال الدكتور عبد الوهاب السعدون أمين عام «جيبكا» في تصريح صحافي له اليوم: إن شركات البتروكيماويات في الخليج تنتج منتجات ذات جودة وقيمة عالية لمختلف القطاعات في الأسواق العالمية محققة بذلك عوائد مثمرة لاقتصادات دول مجلس التعاون ويصدر منتجو الكيماويات من منطقة الخليج العربي منتجاتهم إلى ما يقارب 170دولة وتعد آسيا وبالتحديد الصين أهم سوق للصادرات.

وأضاف أنه عند النظر إلى آخر خمس سنوات تحديدا نجد أن قطاع الكيماويات في دول المجلس قد حقق انتعاشا في حجم صادرات الكيماويات التي ارتفعت بنسبة 77 % في المائة في العام الماضي، عند مقارنتها مع أرقام مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008م.

وأوضح الدكتور السعدون أنه على الرغم من أن تجارة الكيماويات في دول مجلس التعاون تعافت بسرعة من آثار الأزمة العالمية، إلا أن معدل النمو في حجم الصادرات قد تباطأ منذ عام 2012م بسبب ضعف الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

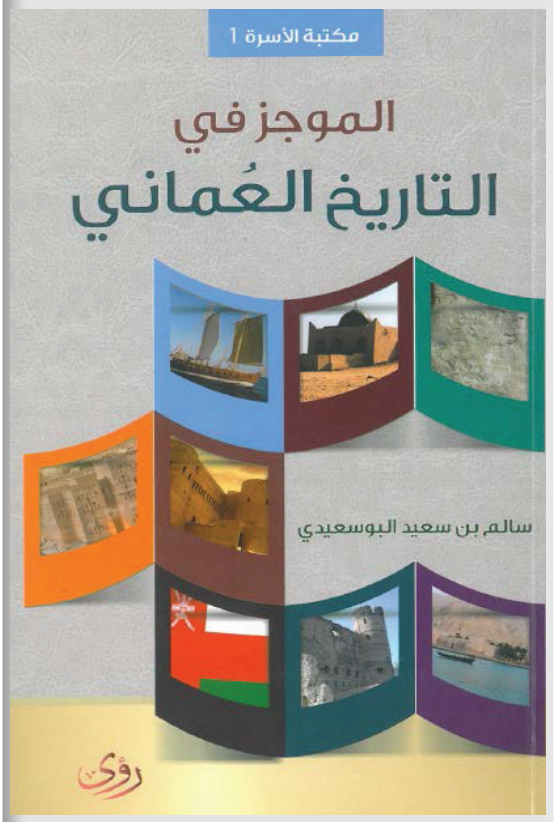
وأشار إلى أنه تم تعويض الانخفاض في الاسعار جزئيا بزيادة الطاقة الانتاجية للكيماويات بمعدل نمو سنوي قدره أربعة في المائة خلال نفس الفترة. يذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة ضاعفت صادراتها منذ عام 2010م وبلغت نسبة حصتها من إجمالي الصادرات الخليجية نحو 10% في المائة أي حوالي 6.6 ميون طن بقيمة 6.4 مليار دولار أمريكي.

وكالة أنباء الإمارات-وام-- 11 نوفمبر، 2015

الموجز في التاريخ العماني*

الكتاب السابع عشر

أعد القراءة:
أحمد الشيخ عبدالله الفضالة



يقول المؤلف «أصبح من الشائع أن بعض الشباب لا يعرفون شيئاً عن منجزات آبائهم وأجدادهم، حيث إننا ندرس تاريخ الدول ولا نجد حضوراً عمانياً في ذلك التاريخ، نحن لدينا هويتنا وخصوصيتنا وقيمنا، وبدون الرجوع إلى التاريخ لا يمكن أن نزرع في نفوس الناشئة حساً وطنياً، ومن هنا جاء اهتمامي بهذا الجانب.

يأتي هذا الكتاب الموجز في التاريخ العماني، اختصاراً لكتاب «الجوهر في التاريخ العماني» المكون من 650 صفحة الذي يجمع التاريخ العماني عبر تسلسل تاريخي منذ بدء التاريخ وحتى الوقت الحاضر، متبعا ترتيبا واضحاً سهلاً ممتعاً بلغة معاصرة، مع حضور الصورة المعبّرة، كما أنه يرصد المشهد الفكري والأدبي والعلمي والحضاري. معرّفاً بالشخصيات والدول والحركات المؤثرة في تاريخ عمان.

وكتاب الموجز الذي بين يدينا يصلح للمواطن وللسائح، ليعلم تاريخ عمان، وقد تم وضعه ليكون كتاباً سهلاً مبسطاً لا يهمل أي مرحلة من مراحل التاريخ.

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول.

تناول الفصل الأول «عمان في العصور القديمة»، حيث قدم تطوافاً حول تطور موقع عمان

في الخارطة الجغرافية، وعمان والاستيطان الأول، كما تحدث عن إرم ذات العماد وحضارات مجان ووبار والفينيق وسمهرم، ورواد البحار من العمانيين في العصور القديمة، ثم تناول الغزو الفارسي والساساني، ومعركة التحرير التي جرت أحداثها في مدينة سلوت ببهلاء، ثم حديث عن دولة مالك بن فهم الأزدي وأولاده، ودولة بني الجلندي، وأسواق عمان في الجاهلية وهي: دبا وصحار ونزوى، وأدم، والشحر.

والفصل الثاني من الكتاب يسلط الضوء على عصر الدولة الإسلامية الأولى في عمان، وأول من أسلم من العمانيين، ووفود عمانية بين يدي الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وإسلام ملوك عمان، كما نقرأ حال عمان في عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وذا التاج العتكي، وإشكالية الردة، والفتوحات في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، ومع الخليفتين عثمان بن عفان وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهما.

ونقرأ في هذا الفصل نبذة سقوط دولة بني الجلندى، والحكم الأموي، والعباسي لعمان.

وفي الفصل الثالث من كتاب الموجز في التاريخ العماني نقرأ عمان في عصر الأئمة الأوائل، وفي هذا الفصل يسلط الباحث الضوء على قيام الإمامة الأولى في عمان، وعلى الإمام الجلندي بن مسعود، ثم قيام الإمامة الثانية في نزوى، وبدايات عهد الإمامة بدءاً من الوارث بن كعب وغسان بن عبد الله وعبد الملك بن حميد، والمهنا بن جيفر والصلت بن مالك، ثم سقوط الإمامة الثانية.

ويتناول الفصل الرابع عمان في عصور الظلام، ودخول عمان في صراعات مع البويهيين وحديث عن المنجويين، ويتناول الفصل الخامس دولة النباهنة، ومواجهتهم للاحتلال البرتغالي، وقيام دولة الحبوضيين والرسوليين وآل كثير في ظفار.

ويتناول الفصل السادس دولة اليعاربة التي استمرت أكثر من قرن، ومواجهتهم للبرتغاليين، ويستعرض سير تاريخ أئمة دولة اليعاربة بدءاً من الإمام ناصر بن مرشد، وانتهاء بالإمام سلطان بن مرشد.

ويتناول الفصلان السابع والثامن من الكتاب دولة (البو سعيد)، بدءاً بالإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، وتطرق هذا الفصل إلى الصراع العائلي على الحكم بعد وفاة الإمام أحمد، والسيادة العمانية في عصر السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي، وينتهي الكتاب بتسلسل زمني للحديث عن عصر النهضة العمانية تحت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس حفظه الله والاستقرار الذي عاشته السلطنة ولا تزال في عهده الميمون، مما أدى إلى تنمية المجتمع ونشر ثقافة التسامح والسلام.

يتضمن الكتاب 108 وقفات ولمحات سريعة موجزة عن التاريخ العماني، بلغة معاصرة تسهيلا للقراء، مع حضور الصورة الضوئية في كل فصوله، وبإيجاز في سرد الوقائع، وفق منهج الترابط والتسلسل الموضوعي للأحداث.

التعريف بمؤلف الكتاب:

* سالم بن سعيد البوسعيدي، - ماجستير في اللغة العربية وآدابها، - معلم أول لغة عربية، وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مهتم بالتاريخ العماني، صدر له 28 كتابا مطبوعا منوعة بين التاريخ، التفسير، الفقه، والشعر، له العديد من الدراسات الفاحصة، والمقالات النقدية الاجتماعية والإنسانية، وأدبيات الخواطر، نشر بعضها في سلاسل منتظمة بالجرائد اليومية «الوطن وعمان والشبيبة»، له (120) نشيدا من كلماته أُنشدت في عُمان والخليج العربي، عبرأشرطة سمعية وفيديو كليب ومقدمات برامج تلفازية وإذاعية.

أسماء الحمادي

- الميلاد: عجمان 22 يوليو 1990م.
- المؤهل: بكالوريوس/ الإدارة/ مجمع كليات التقنية العليا/ دبي/ أبو ظبي/ 2012م.

من مؤلفاتها الأدبية:

- في وجه الرياح/ شعر/ أكاديمية الشعر/ أبو ظبي/ 2013م.

معلومات عن الأديبة ومشروعاتها الأدبية:

- تقرض الشعر بشقّيه الفصيح والنبطي بنوعيه العمودي والتفعيلة، وتنشر قصائدها في الصحف وتكتب مقالاً أسبوعياً بصحيفة الرؤية الإماراتية.

العنوان: عجمان، ص. ب: 2668 عجمان

حسن محمد

- الميلاد: القاهرة/ 1944/7/15م.
- المؤهل: ثانوي/ القاهرة/ 1962م.
- العمل الحالي: متقاعد.

من مشاركاته الأدبية:

- إذاعة البحرين.
- جمعية الشعر الشعبي.
- الملتقي الثقافي الأهلي/ مركز كانو الثقافي.

من مؤلفاته الأدبية:

- هو صحيح إحنا عرب/ شعر/ دار الهلال جريدة الأيام/ مملكة البحرين/ 1996م.
- مهازل بالجملة/ شعر/ دار الهلال جريدة الأيام/ مملكة البحرين/ 2003م.
- ملحمة في السيرة المحمدية / شعر/ تحت الطبع.

معلومات عن الأديب ومشروعاته الأدبية:

- كتاب للأمثال الشعبية المصرية.
- مواويل.
- أغاني عاطفية.

الجوائز الأدبية والأوسمة:

- جائزة من جمعية الشعر الشعبي (درع).

العنوان: المدينة الحد، الهاتف: 39291897، النقال: 39291897.

البريد الإلكتروني: yaqoot9562@yahoo.com - الموقع الإلكتروني: a.sadoun.com

محمد صالح البليهشي

- الميلاد: وادي الفرع من نواحي المدينة المنورة 1367هـ.
- المؤهل: ليسانس الشريعة/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض/ 1395هـ.

من مشاركاته الأدبية:

- المشاركة في اجتماعات ولقاءات رؤساء الأندية الأدبية بالمملكة العربية السعودية.
- المشاركة في مؤتمر الأدباء السعوديين الأول بمكة المكرمة.
- المشاركة في تجمع الشباب العربي الخامس بدمشق 1402هـ (الجانب الأدبي).

من مؤلفاته الأدبية:

- حروف.. في الرماد/ مجموعة قصصية/ مطابع الفرزدق/ الرياض/ 1402هـ.
- رسائل في حب الوطن/ أدبي تراثي - تربوي/ مؤسسة المدينة للطباعة/ جدة/ 1419هـ.
- موقف فارس/ رواية/ مطابع القصر/ الرياض/ 1402هـ.

- معلومات عن الأديب ومشروعاته الأدبية:

- منذ بداية الثمانينات الهجرية من القرن الماضي كانت بدايات التجربة الأدبية من خلال ممارسة الفن القصصي بمجلة المنهل، ثم تطور ذلك الميل إلى التفاعل مع مختلف الفنون الأدبية والتاريخية والتراثية التي وصلت حصيلتها إلى خمسة عشر كتاباً مطبوعاً.

الجوائز الأدبية والأوسمة:

- الفوز بجائزة نادي أبها الأدبي 1405هـ، والفوز بالمركز الأول في مجال القصة لعام 1402هـ بالرئاسة العامة لرعاية الشباب.

العنوان: المدينة المنورة، ص. ب: 20653،
الهاتف: 048156511، الفاكس: 048156512،
الجوال: 0505310811. البريد الإلكتروني:
qaswaaschool@yahoo.com

يعقوب بن مبارك الخنبشي

- الخنبشي، يعقوب بن مبارك.
- الميلاد: ولاية الرستاق - سلطنة عمان 1964م.
- العمل الحالي: وزارة التربية والتعليم.
- المؤهل: بكالوريوس إدارة تربوية.
- مجال الكتابة: القصة.

من مؤلفاته الأدبية:

- السفر أخر الليل 2006م.
- لذة ميتة «قصص2011م».

من مشاركاته الأدبية:

- مشاركات عديدة في أمسيات بالنادي الثقافي.
- مشاركات عديدة منشورة في مجلة نزوى والصحافة المحلية والعربية.

العنوان: الهاتف: 99433551.
البريد الإلكتروني: alnacor@maktob.com

المصدر: دليل الأدباء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد: عبدالعزيز بن محمد الفايز

من الرائدات الخليجيات: غنيمة بنت فهد المرزوق

صحفية وإعلامية ورائدة من أبرز رواد العمل الخيري، هي الفاضلة غنيمة بنت فهد المرزوق من دولة الكويت.



ولدت- رحمها الله - في أوائل الأربعينيات الميلادية، وتلقت دراستها في الكتاتيب الأولية التي تعتني بقراءة وحفظ القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة، ثم تلقت فيما بعد الدراسة في المدارس النظامية التي تأسست لتعليم المرأة في الكويت، ابتعثت بعد الدراسة الثانوية للدراسة في جامعة القاهرة وحصلت على ليسانس الأدب عام 1960م. وبعد حصولها على الشهادة الجامعية رجعت إلى وطنها وأسست أول مجلة نسائية تهتم بشؤون الأسرة، وهي مجلة (أسرتي)،وذلك عام 1964م، حيث تعدّ من المجلات الرائدة في الصحافة الخليجية، وأول مجلة في منطقة الخليج العربي لشؤون الأسرة والمرأة، استقطبت عددا من الأقلام النسائية الخليجية، وكانت منطلقا لبدايات مجالات الإبداع الأدبي للمرأة الكويتية والخليجية.

وتمثل دورها الرائد في حياتها الثقافية، حيث كانت ضمن الأعضاء المؤسسين الأوائل لجمعية الصحفيين الكويتيين، كما أسست مركز فهد المرزوق لثقافة الطفل.

وفي المجال الاجتماعي كان لها دور مهم في تأسيس العمل التطوعي للمرأة الكويتية، فقد كانت صاحبة مشروع طبق الخير من أجل الأيتام، الذي نتج عنه مبادرات خليجية وإسلامية من أجل اليتيم العربي والمسلم داخل دولة الكويت وخارجها. كما قامت - رحمها الله -، بتبني كثير من الأعمال الخيرية والعلمية في عدد من البلاد العربية والإسلامية. ونتيجة لجهودها تم اختيارها عضوا بمجلس إدارة الصندوق الوقفي للدعوة الإغاثية، وعضوا في مجلس إدارة جمعية بشائر الخير في دولة الكويت، كما نظمت الأمانة العامة للجان العمل الخيري الكويتي حفل تكريم لهذه الرائدة على أعمالها الخيرية داخل وخارج وطنها وذلك عام 2011م.

كما حظيت بالعديد من صور التكريم عبر مشوارها الصحفي، من خلال تكريم رائدة الصحافة الأسرية في منطقة الخليج العربي، من قِبل جامعة الكويت، تقديرا لدورها المتميز في العمل الإعلامي والصحفي وفي الحياة الثقافية والحركة النسائية، إضافة إلى جهودها في العمل التطوعي، وخصصت الجامعة جائزة سنوية باسم (جائزة غنيمة المرزوق للإبداع الإعلامي). كما تم تكريمها باختيارها لنيل جائزة (المرأة العربية المتميزة)، وذلك في مدينة الشارقة، عام 2012م، ومنحها اتحاد الصحفيين الدولي، جائزة (إنجاز العمر) لدورها في إنشاء الصحافة الأسرية في منطقة الخليج العربي وريادتها في صناعة النشر، وتأسيس أول تنظيم نقابي للصحفيين في منطقة الخليج وقيادتها للعمل في مجلة (أسرتي) كأفضل مجلة خليجية.

وقد كانت وفاتها ، رحمها الله، في شهر مارس 2013م، وكتبت صحيفة (الجريدة) الكويتية في ذلك: (شيعت الكويت في أجواء من الحزن رائدة في العمل الخيري والاجتماعي والنسائي والإعلامي تجاوزت مآثرها الكويت إلى العالمين العربي والإسلامي).

المصادر:

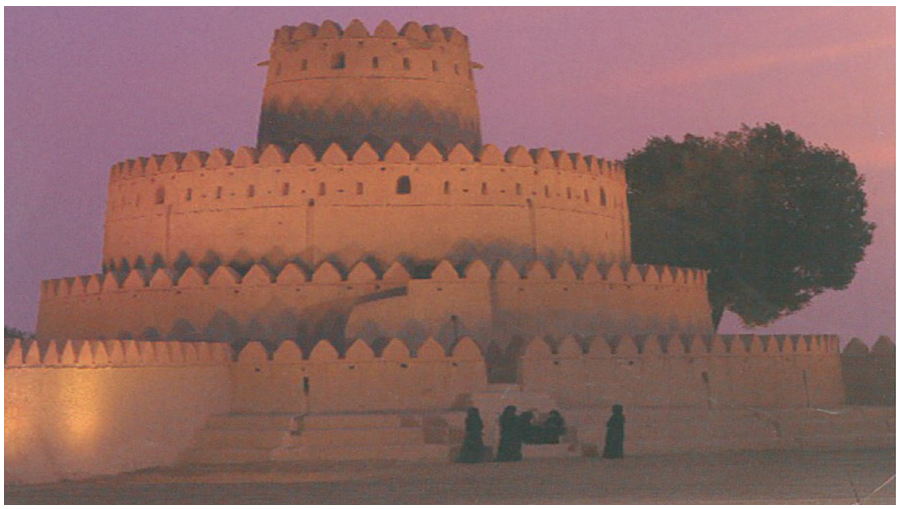
مجلة الكويت العدد 373، 2014/11/1م.

الجريدة الكويتية، نوفمبر 2015/11/9م.

(دانة من بحر الكويت: سيرة ومسيرة) د. سامية جيب.

من تاريخ الخليج: (قلعة الجاهلي التاريخية)





تقع قلعة الجاهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتحديد في القسم الجنوبي من مدينة العين، وتعتبر من أكبر القلاع التاريخية في الدولة، ونموذج متميز لفن العمارة العسكرية، كما تمثل جزءاً مهماً من تاريخ نشأة الإمارات. وتاريخ عمارة هذه القلعة يرجع إلى عام 1891م، في عهد الشيخ زايد الأول، وشكّلت موقعاً نموذجياً للأعمال العسكرية بوجودها على مقربة من مصادر المياه والأراضي الزراعية. ويتكون الجزء الأساسي من قلعة الجاهلي من مبنيين مع ساحة مربعة الشكل، وتبلغ مساحتها 1300 متر مربع.

ومع وجود عدد من القلاع التاريخية في دولة الإمارات، إلاّ أن هذه القلعة تعتبر قلعة معمارية وتراثية متميزة، خاصة بعد انتهاء عمليات الترميم والتجديد التي بدأت في الثمانينيات من القرن الماضي حتى عام 2007م، من قبل هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، حيث أنشئ فيها مركز خاص بالمعلومات، إضافة إلى مرافق خاصة بالأحداث الثقافية، والنشاطات التراثية. ومن مميزات قلعة الجاهلي وجود معرض دائم للرحالة الإنجليزي (ويلفريد ثيسيجر)، الذي عبر صحراء الربع الخالي مرتين في أربعينيات القرن الماضي، وتسمى (مبارك بن لندن)، وأقام في مدينة العين مدة من الزمن فقد كان يعشق الصحراء وحياة البادية.

وتعتبر قلعة الجاهلي ضمن الأماكن السياحية في دولة الإمارات، التي يفد إليها كثير من السواح، وفازت بجائزة المركز الأوروبي لفنون التصاميم المعمارية وذلك عام 2010م.

وتعد هذه القلعة من المعالم التراثية الجميلة، حيث يوجد فيها الكثير من المعالم العسكرية التي تجعل منها قلعة حصينة من وجود (مزاغل) للاستكشاف وفتحات البنادق والزخارف الهندسية، ومزاريب من جذوع النخل لتسريب مياه الأمطار.

المصدر: مجلة (درع الوطن) العدد 503، ديسمبر 2013م.



(تقرير إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان)

ضمن الاهتمام بحقوق الإنسان الثابتة، التي أقرها وشرعها ديننا الإسلامي الحنيف، ومن منطلق الاهتمام بهذه الحقوق على مستوى دول العالم، حيث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 1948م، عملت دول مجلس التعاون على التقريب بين أنظمتها وقوانينها في هذا المجال، فجاء قرار المجلس الأعلى في دورته (30) بدولة الكويت عام 2009م، بإنشاء مكتب حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون. ويأتي هذا الكتاب ليتناول إنجازات دول المجلس في مجال حقوق الإنسان من حيث التشريعات الداخلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، والإجراءات التي تدعم هذه الحقوق في كل دولة من دول مجلس التعاون.



الجريدة الرسمية

في سنتها الثالثة، وفي عددها الثاني عشر، صدرت الجريدة الرسمية عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف نشر قرارات العمل المشترك، وقد تضمن هذا العدد مادتين رئيسيتين الأولى شملت قرارات المجلس الوزاري في دورته (136)، والذي انعقد في 15 سبتمبر 2015م في مقر الأمانة العامة. وجاءت المادة الثانية متضمنة البيان الصحفي الصادر عن هذه الدورة والذي اشتمل على (29) بنداً شملت الشؤون الخليجية المشتركة، إضافة إلى القضايا العربية والإقليمية والدولية.





السفير/ حمد أحمد عبدالعزيز العامر
رئيس بعثة مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي
((1 أبريل 2002 – 1 أبريل 2008م))

المراكز التي تقلدها:

- 2009 ـ 2015م وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون.
- 2002 ـ 2008 م سفير مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي بمملكة بلجيكا.
- 1995 ـ 2002م مدير إدارة مجلس التعاون بوزارة الخارجية.
- 1994 ـ 1995م مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية.
- 1992 ـ 1993م مسؤول ملف مساعدات الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.
- 1991 ـ 1992م سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- 1986 ـ 1991م قنصل عام مملكة البحرين لدى جمهورية الهند ـ بومبي.

المشاركات في الاجتماعات الدولية ومجلس التعاون:

- رئيس وفد مملكة البحرين لاجتماعات اللجان الثنائية لمملكة البحرين ودول مجلس التعاون والدول العربية وتركيا وإيران.
- رئيس وفد مملكة البحرين للحوار التركي ـ الخليجي الاستراتيجي فبراير 2009م.
- رئيس وفد مملكة البحرين للجنة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي مارس 2009م.
- اجتماعات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري لمجلس التعاون خلال الفترة من 1982ـ2009م.
- رئاسة وفد مملكة البحرين لاجتماعات لجنة التعاون الاقتصادي المشترك مع الاتحاد الأوروبي من عام 1994ـ2002م.
- حضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة منذ عام 1975م.
- عضو وفد مملكة البحرين في الفريق التفاوضي لمجلس التعاون مع المجموعات الاقتصادية الدولية منذ عام 1994م.

الهوايات:

- الغولف، السباحة، القراءة، السفر، واهتمامات بالتراث الحضاري لمملكة البحرين.

النشاط الاجتماعي:

- سكرتير عام نادي الرفاع الشرقي 1971ـ1980م.
- نائب رئيس نادي الرفاع الشرقي 1980ـ1986م.
- عضو بنادي عوالي للغولف منذ عام 1973م.
- عضو بالنادي الملكي للغولف/بلجيكا منذ عام 2003م.
- عضو بنادي بروكسيل للغولف منذ عام 2005م.
- عضو بالنادي الملكي البحرين منذ عام 2009م.

الحاصل عليها:

- وسام الكفاءة من الدرجة الأولى ديسمبر 2014م.
- وسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الرابعة 1995م.
- وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الثالثة 1986م.



تصميم وتنفيذ مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية